



تقرير مناخ الاستثمار 2020 في الدول العربية

المحتويات

3	كلمة المدير العام
الجزء الأول:	
5	مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في العالم العربي: نظرة عامة والاتجاهات
الجزء الثاني:	
17	ما يهم المستثمرين في الدول النامية
الجزء الثالث:	
23	كيف ترتقي الدول العربية بأدائها؟
الجزء الرابع:	
31	اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم: أثر تفشي فيروس كوفيد 19
الجزء الخامس:	
39	خلاصات أبحاث ضمان: مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة والمخاطر السياسية



المقر الرئيسي

مبنى المقر الدائم للمنظمات العربية، ص.ب 23568 الصفاة 13096، الكويت، دولة الكويت.

هاتف: 000 / 24959555 +965 فاكس: 24959596 +965

البريد الإلكتروني: Operations@dhaman.org



عن ضمان

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) هي مؤسسة مالية تنموية رائدة متعددة الأطراف تقدم خدمات الضمان ضد المخاطر التجارية والسياسية على مدى السنوات الـ 46 عاماً الماضية. تأسست في عام 1974 في الكويت كأول مؤسسة متعددة الأطراف لضمان الاستثمار في العالم، وهي مملوكة من قبل حكومات 21 دولة عربية وأربع مؤسسات مالية عربية متعددة الأطراف.

بفضل رؤيتها الواضحة، واعتمادها على الأدوات الحديثة لإدارة المخاطر، وكفاية رأس مالها، وقوة وضع السيولة لديها، والذي انعكس في تصنيفها الائتماني العالي من قبل ستاندرد آند بورز منذ 2008، تمكنت "ضمان" من ترسيخ مكانتها الدولية والإقليمية كمزود رائد في مجال التغطية التأمينية ضد مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية.

الرسالة



تسهيل وتنمية الصادرات العربية، وتشجيع تدفق الاستثمار المباشر الوارد إلى المنطقة العربية، ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء من خلال الحد من المخاطر وفتح الآفاق لفرص الاستثمار.

الرؤية



أن تكون منظمة رائدة متعددة الأطراف متخصصة في الحد من المخاطر التجارية والسياسية، تعمل كشريك استراتيجي للدول الأعضاء من أجل تعزيز التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.

كلمة المدير العام



لاشك أن الاتجاه للعولمة وكثافة الاعتماد المتبادل بين اقتصادات العالم يطرحان فرصا كبيرة لكل من البلدان المتقدمة والنامية. وبفضل الموارد البشرية والطبيعية الكبيرة، يتوافر لمنطقتنا إمكانات مهمة للتنمية تؤهلها لآفاق اقتصادية كبيرة،

لا سيما فيما يتعلق بإيجاد فرص عمل

لملايين الشباب على مدى العقدين المقبلين. إلا أنه في المقابل تبرز العولمة عدة تحديات، حيث إن الاندماج المتزايد للاقتصادات الوطنية في الأسواق الدولية الآخذة في التوسع يرافقه عادة ظهور مجموعة من المخاطر قد تمتد إلى ما وراء الحدود الوطنية. ومن هذا المنطلق، تواجه الشركات التي تنخرط في أنشطة الاستثمار وتطوير الأعمال على المستوى الدولي مخاطر سيادية ذات صلة بتغيير التشريعات، ونزع الملكية، وخرق العقود، وعدم القدرة على تحويل الأموال، وغيرها من المخاطر السيادية.

وبعد ما يقارب العقد من النمو الاقتصادي المستدام وزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة، تعرضت للاقتصادات العربية منذ عام 2009 لصدمات خارجية وداخلية متكررة نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية. والأهم من ذلك، أدى عدم الاستقرار السياسي والصراعات والتدفقات واسعة النطاق للاجئين منذ عام 2011، ومؤخراً الانتشار الواسع لجائحة كوفيد 19 عالمياً إلى تباطؤ كبير في توقعات الاداء الاقتصادي للعديد من دول منطقتنا.

واستناداً إلى أحدث البيانات التي نشرتها قاعدة بيانات مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الصادرة عن الفاينانشيال تايمز، بلغت قيمة

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقتنا 60 مليار دولار في عام 2019، بانخفاض بنسبة 27.2% عن عام 2018. كما يمثل ذلك تراجعاً بنسبة 64% مقارنة بعام 2008، والذي كان يعتبر عام الذروة للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة، بعدد 1296 مشروعاً جديداً قيمتها 167 مليار دولار. إذاً فمن الواضح أن للأحداث التي وقعت في فترة السنوات العشر الأخيرة تأثيراً سلبياً على جاذبية الاستثمار في المنطقة بأسرها.

ومن المتعارف عليه أن تطوير القطاع الخاص من شأنه ان يساهم في تعزيز المرونة والاستدامة الاقتصادية، وحتى يكون القطاع الخاص قطاعاً ديناميكياً وحيوياً وتنافسياً فإن ذلك يتطلب جذب الشركات العالمية من خلال ضمان بيئة ملائمة للاستثمارات العالمية. وللتعويض عن المخاطر التي يمكن أن يواجهها المستثمرون الأجانب، على الحكومات في المنطقة العربية أن تعزز الأطر الخاصة بسياسات الإستثمار، كما ينبغي أن تلعب وكالات تشجيع الاستثمار دوراً محورياً لتوطيد الاستثمار وتذليل العقبات أمام المستثمرين الأجانب.

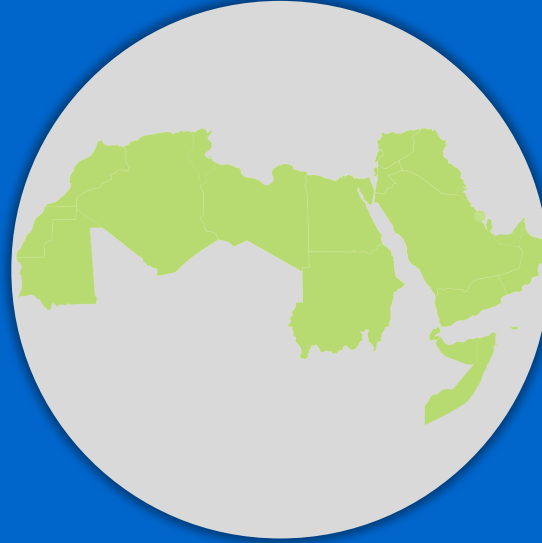
إضافة إلى ذلك فإن جذب المستثمرين يتطلب وضع آليات للتحكم في المخاطر، بما في ذلك الضمانات والتأمين ضد المخاطر السياسية. وفي هذا الصدد، تسعى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) إلى القيام بأكثر من مجرد تقديم منتجات تأمين مصممة خصيصاً للتخفيف الفعال من المخاطر السياسية. حيث تعمل "ضمان" بشكل مستمر مع عدد من الشركاء، ومع الدول الأعضاء، لتحقيق المزيد من الفوائد الملموسة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تأمين الاستثمار الخاص في القطاعات الرئيسية وتزويد صناع القرار بمعلومات حديثة وموثوقة.

” تعمل "ضمان" بشكل مستمر مع عدد من الشركاء لتحقيق المزيد من الفوائد الملموسة للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تأمين الاستثمار الخاص في القطاعات الرئيسية

عبد الله أحمد الصبيح



مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية



اعتمد هذا الجزء من التقرير على بيانات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر المعلنة في الدول العربية، والتي تم تجميعها من أحد أهم قواعد البيانات الإلكترونية التي طورتها وحدة استخبارات الاستثمار الأجنبي المباشر fDi Intelligence، وهي وحدة متخصصة في الفايנانشيال تايمز، تقوم بمتابعة الاستثمارات العابرة للحدود في المشاريع الجديدة والتوسعات في المشاريع القائمة تغطي جميع القطاعات والدول في جميع أنحاء العالم منذ عام 2003. والميزة الرئيسية لهذا المصدر للبيانات بالمقارنة مع بيانات الأونكتاد هو تضمينها على تصنيف قطاعي لكل مشروع استثماري. إضافة إلى توفير معطيات محدثة وموثوقة عن الدول المستثمرة والمستقبلية للمشاريع، فضلا عن توفير معلومات أخرى ذات صلة، مثل تاريخ الاستثمار، والتكلفة الاستثمارية، وفرص العمل والقطاع وأنشطة الأعمال التي تقوم بها الشركة الأجنبية المعنية.

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت ذروتها في عام 2008

شهد عام 2008 تسجيل أكبر عدد من المشاريع خلال الفترة ما بين عامي 2003 و2019 بعدد 1296 مشروعًا بلغت تكلفتها الاستثمارية 167.31 مليار دولار تمثل 13.5% من إجمالي التكلفة الاستثمارية للمشاريع خلال الفترة.

المستثمرون الرئيسيون ساهموا بنحو 40 % من عدد المشاريع.

أنجز 10% من المستثمرين ما مجموعه 5598 مشروعًا، بما يعادل 38% من إجمالي عدد المشاريع. كما بلغت التكلفة الاستثمارية للمشاريع التي نفذتها شركاتهم 554.22 مليار دولار، بما يعادل أكثر من خمسي التكلفة الاستثمارية الإجمالية.

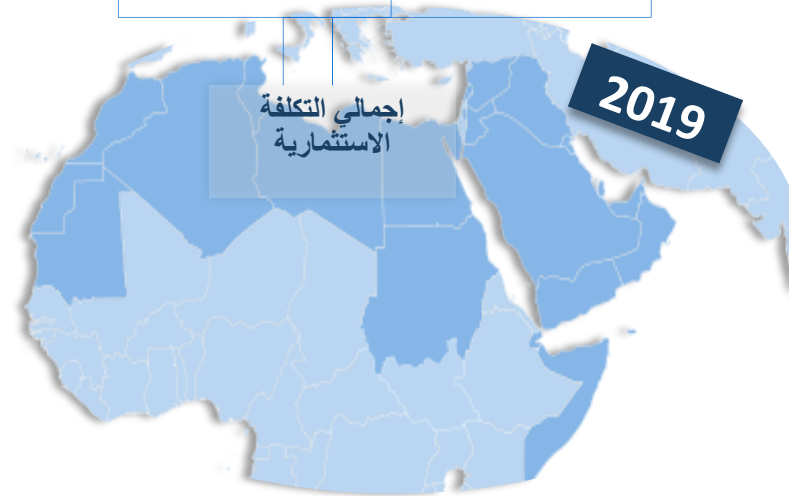
الوجهات الخمس الأولى تجتذب غالبية المشاريع

من بين 20 دولة عربية، استحوذت الوجهات الخمس الأولى على غالبية المشاريع. وحلت الإمارات في المقدمة باستحواذها على ما يقرب من خمسي المشاريع التي تم رصدها.

إجمالي
المشاريع
1092

تقديرات
الوظائف
الجديدة
115,837

إجمالي
الشركات
815



مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية

نظرة عامة

رغم ارتفاع عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة العربية بنسبة 24% إلى 1092 في عام 2019 إلا أن التكلفة الاستثمارية لتلك المشاريع انخفضت بنسبة 27% إلى 60.21 مليار دولار.

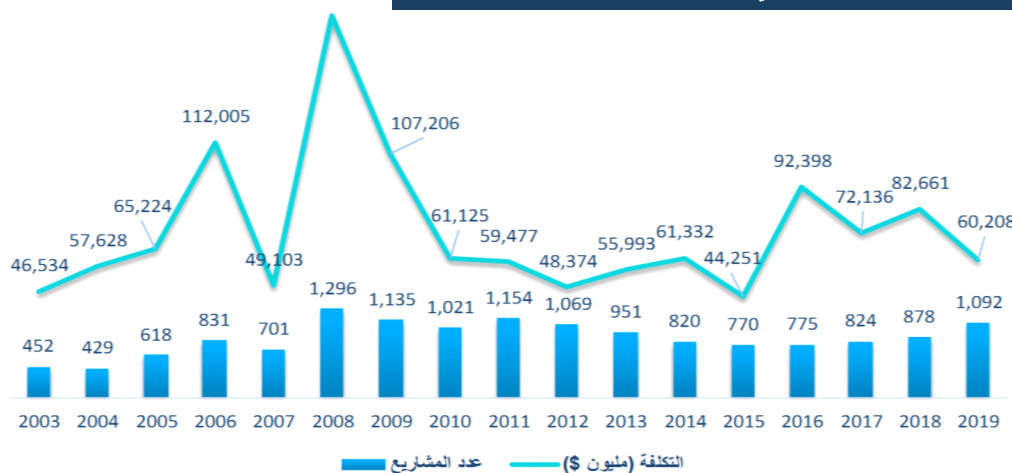
جاء قطاع العقار الأول من حيث التكلفة الاستثمارية في عام 2019، بقيمة بلغت 8.97 مليارات دولار ونسبة 15% من الاستثمار الأجنبي المباشر المعلن عنه في المنطقة العربية.

حل نشاط الصناعة التحويلية في مقدمة الأنشطة من حيث التكلفة الاستثمارية، حيث شكل 30% من الإجمالي.

بلغ عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في المنطقة 815 شركة، بزيادة نسبتها 16% خلال عام 2019.

تمثل التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في المنطقة العربية 6% من الإجمالي العالمي لعام 2019، فيما تستحوذ المنطقة على 5% من عدد المشاريع في العالم.

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر ، خلال الفترة 2019-2003



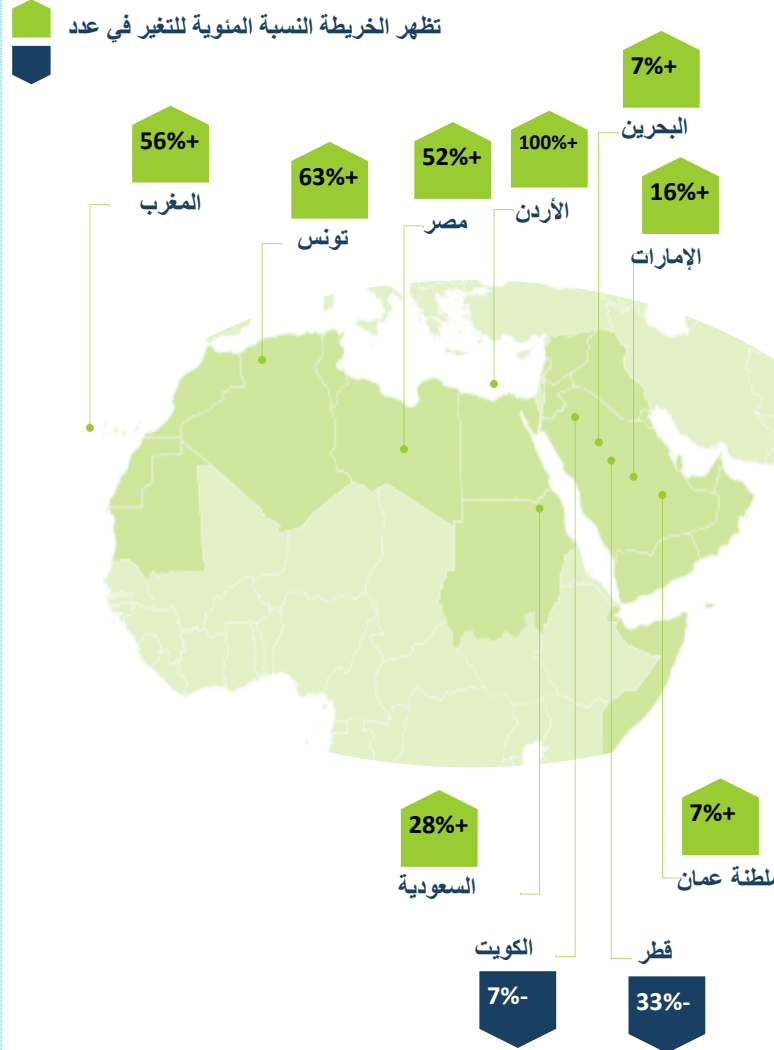
” خلال الفترة ما بين يناير 2003 وديسمبر 2019، سُجل ما مجموعه 14816 مشروعًا استثماريًا أجنبيًا جديدًا في المنطقة، بما يعادل 5% من الإجمالي العالمي. وبلغت التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشاريع 1243 مليار دولار، بمتوسط تكلفة يبلغ 83.90 مليون دولار لكل مشروع.

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية

الاتجاهات الإقليمية

- مثلت مصر الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية في عام 2019 بتكلفة استثمارية بلغت 13.7 مليار دولار من الاستثمارات المعلنة.
- تواصل الإمارات تصدرها لأهم وجهات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة من حيث عدد المشاريع ، بعدد 445 مشروعاً.
- سجلت الإمارات أكبر زيادة في قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولار، مع ارتفاع في تقديرات عدد الوظائف المستحدثة إلى 30578 وظيفة.
- تستحوذ الجهات الخمسة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية على 82% من عدد المشاريع و 75% من التكلفة الاستثمارية.
- من بين أكبر 10 جهات للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة ، حقق كل من الأردن، وتونس، والمغرب، ومصر أكبر زيادة في عدد المشاريع بنسب 100%، و 63%، و 56%، و 52% على التوالي في عام 2019.
- قطر والكويت هما الدولتان الوحيدتان في قائمة الجهات العشر الكبرى شهدتا انخفاضاً في الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عدد المشاريع في عام 2019 ، محققتين تراجعاً بـ 33% و 7% على التوالي.

عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في أكبر 10 دول عربية مستقبلية (2019) (%) التغير



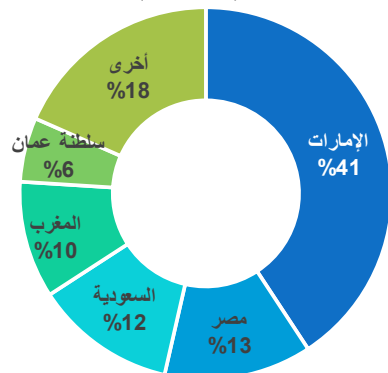
مصر لديها أعلى إجمالي للتكلفة الاستثمارية بقيمة 13.7 مليار دولار وايضا أعلى متوسط لتكلفة المشروع بقيمة 98 مليون دولار. حصلت الإمارات على أكبر عدد من الوظائف الموفرة، في حين أن مصر لديها أكبر متوسط لعدد الوظائف الموفرة من كل مشروع بعدد 180 وظيفة.

المصدر: fDI Markets

عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية لعام 2019

الدولة المستقبلية	عدد المشاريع
الإمارات	445
مصر	140
السعودية	134
المغرب	111
سلطنة عمان	61
تونس	31
البحرين	29
قطر	28
الأردن	26
الكويت	26
الجزائر	24
العراق	13
لبنان	12
جيبوتي	3
فلسطين	3
السودان	2
موريتانيا	2
ليبيا	2
الإجمالي	1,092

حصص دول المنطقة من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر (حسب العدد)



أحدث إشارات الاستثمار المعلنة

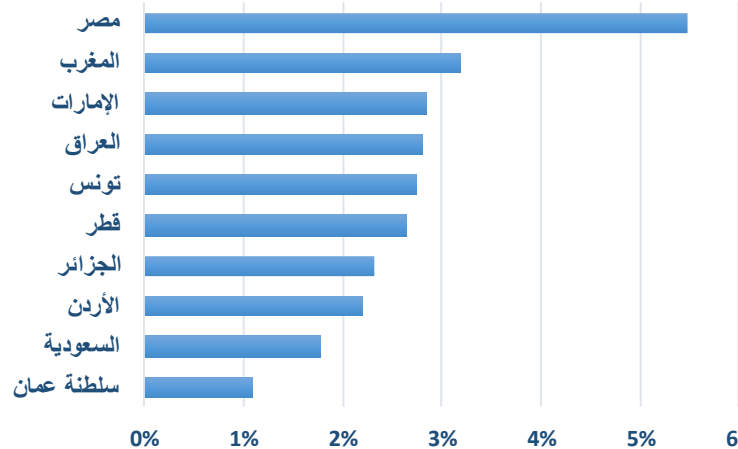
Cleartrip (الهند)، قطاع خدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات: هي منصة افتراضية في مجال السفر حيث يمكن للمسافرين من خلالها البحث عن رحلات إلى أي وجهة وحجزها، وضعت خطة توسع رئيسية لعملياتها في الشرق الأوسط. وستشهد الخطة قيام الشركة بعمليات استحواذ وكذلك استثمارات ضخمة للنمو المرتبط بتوسيع قاعدة العملاء والخدمات في دول من بينها البحرين وعمان والكويت. وبقيمة استثمارات تتراوح ما بين 100 إلى 200 مليون دولار على مدى السنوات القليلة المقبلة. [\(انتقل إلى المصدر\).](#)

HeyGears (الصين)، قطاع تصنيع المعدات: هي شركة ناشئة start up للتطبيقات الرقمية ثلاثية الأبعاد، قامت بجمع 60 مليون دولار عبر سلسلة B1 من التمويل (تمويل من خلال الاستثمار بعد بدء مرحلة التشغيل) بقيادة المجموعة 42 (الإماراتية المتخصصة في حلول الذكاء الاصطناعي). وأعلنت الشركة أنه سيتم استخدام التمويل لتوسيع نطاق تواجدها ليشمل الإمارات ودولاً أخرى. [\(انتقل إلى المصدر\).](#)

Ziqitza (الهند)، قطاع الرعاية الصحية: شركة تعد مزوداً للخدمات الطبية الطارئة وتمتلك سيارات إسعاف طبي، من المتوقع أن تجمع تمويلاً يصل إلى 40 مليون دولار للتوسع في غرب آسيا ومجلس التعاون الخليجي وأفريقيا. [\(انتقل إلى المصدر\).](#)

FreshtoHome (الهند)، قطاع الأغذية والمشروبات: شركة تعمل في مجال التجارة الإلكترونية، تقدم خدمة توصيل المأكولات، تمكنت من جمع 20 مليون دولار في جولة تمويل عبر السلسلة B بقيادة Iron Pillar الهندية وشركة Joe Hirao اليابانية. لاستخدام التمويل الجديد لدعم خطط نموها في الهند والإمارات. [\(انتقل إلى المصدر\).](#)

نسبة النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي لعام 2019



من المحتمل أن يستمر الاقتصاد المصري في تصدر المنطقة في السنة المالية 2019-2020، حيث يقدر معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بـ 5.6% في السنة المالية الجارية (التي تنتهي في 30 يونيو 2020) مع توقعات بارتفاعه إلى 5.7% في السنة التالية. وسيبقى الاستثمار محرك النمو الرئيسي على المدى القريب، تدريجياً مع دعم إضافي من الاستهلاك الخاص. وسيستمر العجز المالي في التراجع، وإن كان يعتمد على قدرة الحكومة على تحسين أدائها في تحصيل الضرائب المباشرة. كما ستخفف المخاطر السياسية بفضل استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي والإجراءات الأمنية المشددة، لكن الوضع في مصر سيظل محفوفاً بالمخاطر نسبياً نتيجة للأوضاع الإقليمية.

المصدر: Fitch Solutions ، مارس 2020

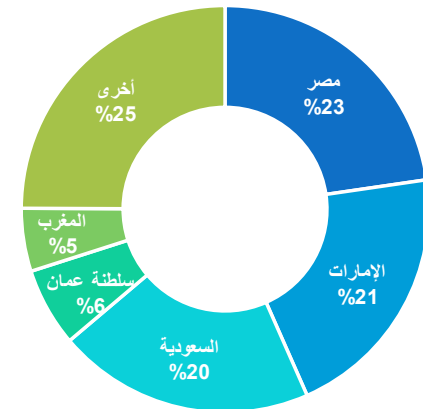
من بين أكبر 10 وجهات عربية مستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر من حيث التكلفة الاستثمارية للمشاريع دولتان فقط حققنا نمواً بنسبة تزيد عن 3% في عام 2019 وهما مصر (5.5%) والمغرب (3.2%).

المصدر: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل

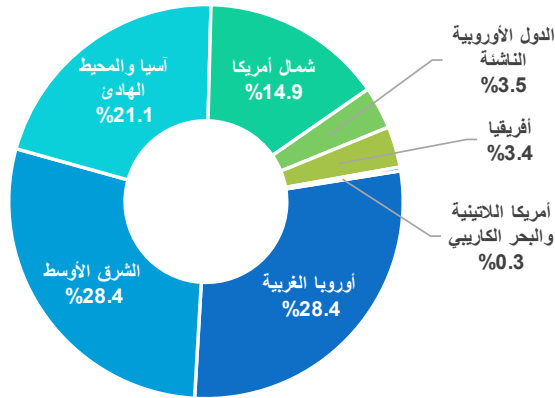
التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية لعام 2019

الدولة المستقبلة	التكلفة (مليون \$)	% التغير	% من إجمالي
مصر	13,715	7%	23%
الإمارات	13,557	14%	21%
السعودية	12,527	-19%	20%
سلطنة عمان	3,647	-81%	6%
المغرب	3,069	-33%	5%
تونس	2,519	352%	4%
الجزائر	2,316	-75%	4%
الأردن	2,290	478%	4%
العراق	2,117	-48%	4%
قطر	1,581	194%	3%
البحرين	1,051	-26%	1%
الكويت	695	94%	1%
أخرى	1,126	-26%	2%
الإجمالي	60,208	-27%	

الاستثمار الأجنبي المباشر في أكبر 5 دول عربية مستقبلية (% من إجمالي التكلفة الاستثمارية)



الأقاليم المستثمرة في الدول العربية حسب التكلفة الاستثمارية لعام 2019



الأقاليم المستثمرة في الدول العربية لعام 2019

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون \$)	% التغير
أوروبا الغربية	17,109.0	-42.5%
الشرق الأوسط	17,106.0	-35.5%
آسيا والمحيط الهادئ	12,693.0	-13.6%
شمال أمريكا	8,985.0	45.1%
الدول الأوروبية الناشئة	2,106.0	-59.0%
أفريقيا	2,020.0	512.1%
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	189.0	408.1%
الإجمالي	60,208.0	-27.2%

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية

الدول المستثمرة

■ مثلت منطقتا أوروبا الغربية والشرق الأوسط أهم مصدرين لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بتكلفة استثمارية بلغت 34.2 مليار دولار وبحصة تمثل 56.8% من الإجمالي لعام 2019. على الرغم من انخفاض قيمة المشاريع الواردة من المنطقتين مقارنة بعام 2018 بنسبة 42.5% و 35.5% على التوالي.

■ مثلت أيضا منطقتا أوروبا الغربية والشرق الأوسط أهم مصدرين لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية من حيث عدد المشاريع بحصص سوقية لكل منهما 44% و 21% من الإجمالي على التوالي.

■ من إجمالي 65 دولة مصدرة للاستثمار للمنطقة في عام 2019، استحوذت أكبر خمس دول على غالبية المشاريع. وتصدرت الولايات المتحدة القائمة بـ 143 مشروعًا، بحصة مثلت أكثر من ثمن المشاريع التي تم رصدها.

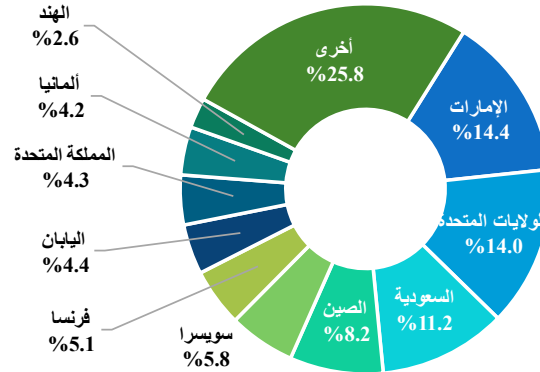
■ وفرت مشاريع الاستثمار الواردة من الولايات المتحدة إلى المنطقة أكبر عدد من الوظائف، بينما حلت المشاريع الواردة من الإمارات في المقدمة من حيث التكلفة الاستثمارية بقيمة (8.7 مليارات دولار). أما الصين فكانت صاحبة أكبر متوسط لقيمة التكلفة الاستثمارية للمشروع (136.5 مليون دولار لكل مشروع) وبمتوسط 343 وظيفة لكل مشروع.

- حلت كل من الإمارات والسعودية على رأس الدول المستثمرة في المنطقة العربية بحصة تبلغ 25.6% ومشاريع بقيمة 15.4 مليار دولار في عام 2019.
- تستحوذ كل من الصين واليابان على 12.5% من قيمة التكلفة الاستثمارية لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة، بمشاريع قيمتها 7.5 مليارات دولار.

أهم الدول المستثمرة في المنطقة العربية لعام 2019

الدول المستثمرة	التكلفة (مليون \$)	% من الإجمالي
الإمارات	8,683.6	14.4%
الولايات المتحدة	8,430.7	14.0%
السعودية	6,713.8	11.2%
الصين	4,912.9	8.2%
سويسرا	3,495.1	5.8%
فرنسا	3,053.2	5.1%
اليابان	2,632.3	4.4%
المملكة المتحدة	2,615.4	4.3%
ألمانيا	2,533.9	4.2%
الهند	1,583.0	2.6%
أخرى	15,554.1	25.8%
الإجمالي	60,208.0	100%

الدول المستثمرة في الدول العربية حسب التكلفة الاستثمارية لعام 2019



الصين ومشاريعها في الدول العربية خلال الفترة (2003 - 2019)

%500+

من متوسط 4 مشاريع سنوياً في بدايات الألفية الثالثة، إلى متوسط 40 مشروعاً سنوياً على مدى السنوات الأربع الماضية



الصين في المرتبة الرابعة

كأهم المستثمرين في المنطقة صنفت الصين في المرتبة الرابعة من حيث التكلفة الاستثمارية للمشاريع والمرتبة الثامنة من حيث عدد المشاريع، كما أنها ثالث أكبر المستثمرين توفيراً للوظائف في المنطقة العربية.

ساهمت استثمارات الصين في استحداث

12382

وظيفة في الدول العربية خلال عام 2019

ديسمبر 2019 - شركة هندسة البناء الحكومية الصينية (CSCEC) في مصر

تستثمر شركة هندسة البناء الحكومية الصينية (CSCEC) (بكين، الصين) في مصر في قطاع المواد الكيماوية عبر مشروع صناعي (بتكلفة استثمارية تقديرية 355.7 مليون دولار وتوفير 322 وظيفة).

ومن المقرر أن تنشئ الشركة مصنعاً لإنتاج حامض الفوسفوريك بقيمة 848 مليون دولار في محافظة الوادي الجديد في مصر. وسيتم إنشاء المصنع الجديد كمشروع مشترك مع شركتين مقرهما في الصين: الأولى مجموعة Wengfu والثانية شركة علوم وتكنولوجيا الهندسة في شرق الصين، بالإضافة إلى شركة فوسفات مصر، ومن المتوقع أن تبلغ الطاقة الإنتاجية للمصنع الجديد 500 ألف طن من منتجات حامض الفوسفوريك و 1.6 مليون طن من منتجات حامض الكبريتيك.

سبتمبر 2019 - DoubleStar في الجزائر

تستثمر شركة DoubleStar (تشينغداو، الصين) في مدينة أم البواقي بالجزائر في قطاع المطاط في مشروع صناعي (بتكلفة استثمارية تقديرية 249.2 مليون دولار وسيساهم في توفير نحو 1422 وظيفة).

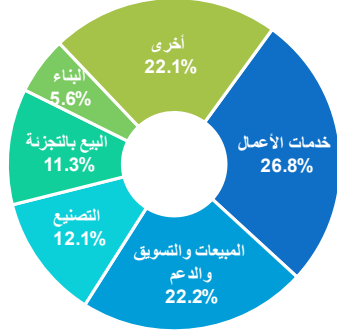
تخطط شركة Doublestar الدولية هونغ كونغ، وهي شركة تابعة لشركة Doublestar تشينغداو الصينية لتصنيع الإطارات، لبناء مصنع جديد في الجزائر كجزء من مشروع مشترك مع الشركة المحلية . Sarl El Hadj Larbi Pneumatiques بطاقة انتاجية سنوية تقدر بـ مليوني وحدة لإطارات الشاحنات والحافلات و 5 ملايين وحدة لإطارات سيارات الركاب. وباستثمار مشترك بين الشركتين يقدر بقيمة 226.5 مليون يورو.

■ خلال الفترة ما بين يناير 2003 وديسمبر 2019 بلغ عدد مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الصينية المسجلة في المنطقة العربية 305 مشاريع بتكلفة استثمارية بلغت 61.7 مليار دولار، وبمتوسط 202.3 مليون دولار لكل مشروع، وقد وفرت تلك المشاريع 78484 وظيفة.

■ من بين 16 دولة عربية مستقبلية للاستثمارات الصينية، استحوذت أكبر خمس وجهات على غالبية المشاريع. وحلت الإمارات في المقدمة بأكثر من ثلث عدد المشاريع الصينية التي تم رصدتها. وقد بلغ عدد المشاريع ذروته خلال العام 2018، مع رصد 20 مشروعاً جديداً.

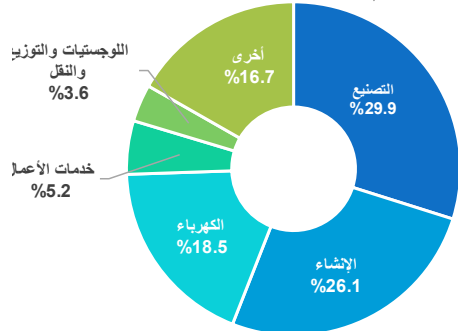
■ تعد مصر أكبر وجهة للاستثمارات الصينية في المنطقة بتكلفة استثمارية 28.5 مليار دولار، كما حلت في المقدمة أيضاً على صعيد الوظائف المولدة بإجمالي 23930 وظيفة. أما سلطنة عمان والجزائر فقد شهدتا أكبر متوسط لحجم مشروع من حيث التكلفة الاستثمارية وتوفير فرص العمل، على التوالي.

أهم 5 أنشطة للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية لعام 2019 حسب عدد المشاريع



الولايات المتحدة هي أكبر مستثمر في قطاع الصناعة التحويلية في المنطقة، بتكلفة استثمارية بلغت 3 مليارات دولار.

أفضل 5 أنشطة للاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية لعام 2019 من حيث التكلفة الاستثمارية



السعودية هي الوجهة الأولى لمشاريع الاستثمار في قطاع الصناعة التحويلية في المنطقة، بتكلفة استثمارية قدرت بـ 7.7 مليارات دولار.

أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 2019

النشاط	عدد المشاريع	% التغير
خدمات الأعمال	293	71.3%
المبيعات والتسويق والدعم	242	23.5%
التصنيع	132	10.0%
البيع بالتجزئة	123	-28.9%
البناء	61	27.1%
اللوجستيات والتوزيع والنقل	43	2.4%
المقرات الرئيسية	43	87.0%
البحث والتطوير	41	57.7%
الكهرباء	39	333.3%
التعليم والتدريب	29	81.3%
الصيانة والخدمات	14	0.0%
البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	12	-33.3%
مركز الاتصال بالعملاء	8	14.3%
إعادة التدوير	5	150.0%
مركز الدعم الفني	4	100.0%
الاستخراج	3	-72.7%
الإجمالي	1,092	24.4%

أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية 2019

النشاط	التكلفة (\$ مليون)	% التغير
التصنيع	17,982.9	-46.8%
الإنشاء	15,706.5	-31.0%
الكهرباء	11,145.9	465.6%
خدمات الأعمال	3,119.1	61.6%
اللوجستيات والتوزيع والنقل	2,171.5	-68.8%
المبيعات والتسويق والدعم	1,680.2	24.0%
الاستخراج	1,523.3	-77.0%
التجزئة	1,486.1	-51.4%
البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات	1,376.0	-33.2%
البحث والتطوير	1,217.1	48.5%
إعادة التدوير	1,104.9	232.8%
المقرات الرئيسية	856.2	104.1%
التعليم والتدريب	435.4	71.6%
الصيانة والخدمات	315.3	25.2%
مركز الدعم الفني	49.1	79.3%
مركز الاتصال بالعملاء	38.6	-20.8%
الإجمالي	60,208.0	-27.2%

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية

أنشطة الأعمال

- حلت خدمات الأعمال، والمبيعات والتسويق والدعم، والصناعات التحويلية كأهم ثلاثة أنشطة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية خلال عام 2019. حيث استحوذت مجتمعة على أكثر من 61% من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة.
- شهد نشاط خدمات الأعمال زيادة بنسبة 71.3% في عدد المشاريع في عام 2019. وزيادة في التكلفة الاستثمارية بنسبة 61.6% لتبلغ 3.1 مليارات دولار.
- بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية ما قيمته 18 مليار دولار في عام 2019، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 46.8% على الرغم من تحقيقه زيادة بنسبة 10% في عدد المشاريع.
- شكلت الأنشطة المتعلقة بالبنية التحتية ومنها الكهرباء والبناء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبنية التحتية للإنترنت أكثر من 10% من عدد المشاريع في المنطقة العربية (112 مشروعاً) وشكلت 47% من التكلفة الاستثمارية (28.2 مليار دولار). وشهد قطاع الكهرباء على وجه الخصوص زيادة بنسبة 466% في التكلفة الاستثمارية وزيادة بنسبة 333% في عدد المشاريع.
- شهدت مشاريع إعادة التدوير زيادة بنسبة 150% في عام 2019، مع ارتفاع الاستثمارات إلى 1.1 مليار دولار في عام 2019 مقارنة بـ 332 مليون دولار في عام 2018.

الاستثمارات الأجنبية في الصناعة التحويلية السعودية، 2019



خلال عام 2019 تم تسجيل ما مجموعه 23 مشروعاً صناعياً للاستثمار الأجنبي المباشر بتكلفة استثمارية 7.7 مليارات دولار، أي بمتوسط 334.5 مليون دولار لكل مشروع. مما ساهم في توفير 8800 وظيفة خلال نفس العام.



انحصر الاستثمار في قطاع العقار تقريباً في ثلاث دول عربية هي: مصر والسعودية والإمارات بقيم 7.1 و 1.3 و 0.6 مليار دولار على التوالي.

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب عدد المشاريع 2019

القطاع	عدد المشاريع	التغير %
خدمات الأعمال	156	59.2%
الخدمات المالية	133	52.9%
خدمات البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات	97	26.0%
المنسوجات	57	-27.8%
الفنادق والسياحة	55	48.6%
الاتصالات	54	-6.9%
النقل والتخزين	50	22.0%
المنتجات الاستهلاكية	47	-33.8%
المواد الغذائية والمشروبات	47	4.4%
العقارات	44	51.7%
أخرى	352	37.5%
الإجمالي	1,092	24.4%

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية حسب التكلفة 2019

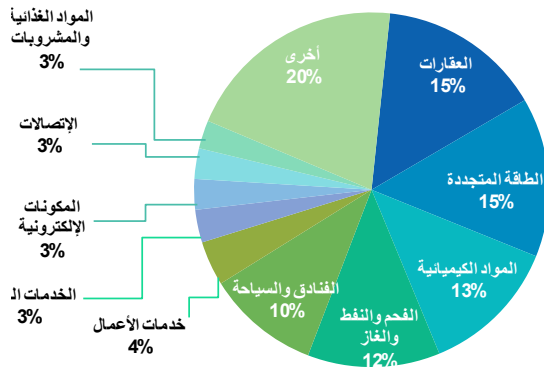
القطاع	التكلفة (مليون \$)	% من الإجمالي
العقارات	8,975	14.9%
الطاقة المتجددة	8,755	14.5%
المواد الكيميائية	7,613	12.6%
الفحم والنفط والغاز	7,266	12.1%
الفنادق والسياحة	6,207	10.3%
خدمات الأعمال	2,448	4.1%
الخدمات المالية	1,799	3.0%
المكونات الإلكترونية	1,679	2.8%
الاتصالات	1,679	2.8%
المواد الغذائية والمشروبات	1,554	2.6%
أخرى	12,234	20.3%
الإجمالي	60,208	

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية

القطاعات

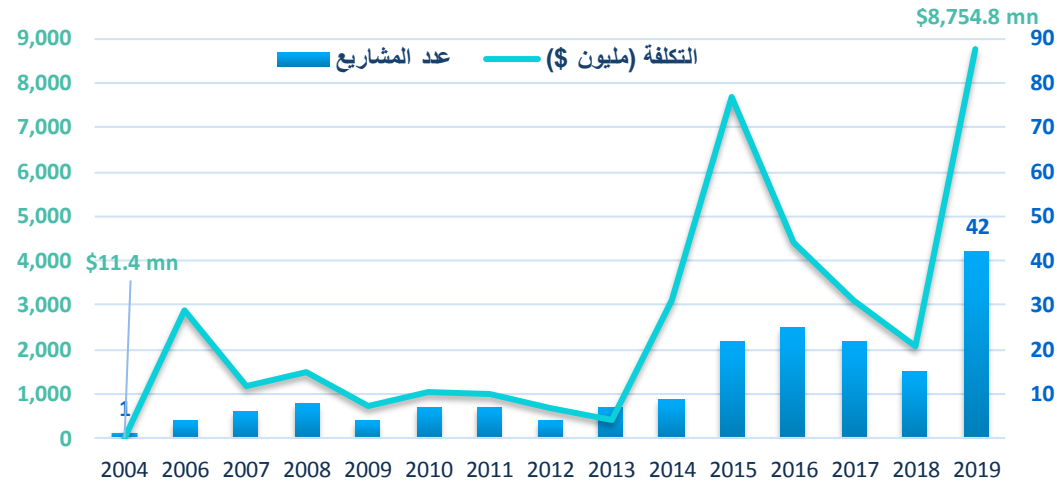
- حل قطاع العقار في المقدمة من حيث التكلفة الاستثمارية في المنطقة العربية لعام 2019 بنحو 9 مليارات دولار و 44 مشروعاً.
- تراجعت قيمة الاستثمارات في قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي بنسبة 68.5% لتبلغ 7.3 مليارات دولار في عام 2019.
- بلغت قيمة الاستثمارات في قطاع الطاقة البديلة / المتجددة 8.8 مليارات دولار تقريباً خلال العام 2019 بزيادة 318% في حين تراجعت قيمة الاستثمارات في قطاع الوقود الأحفوري بنسبة 68.5%.
- بحصة سوقية بلغت 10.3% من عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية، شهد قطاع الفنادق والسياحة زيادة بنسبة 49% في عدد المشاريع لتبلغ 55 مشروعاً، وزيادة في التكلفة الاستثمارية بنسبة 40% لتبلغ 6.2 مليارات دولار.
- حققت الاستثمارات في قطاع المكونات الإلكترونية زيادة في عدد المشاريع بنسبة 121.4% عام 2019، وارتفاع في التكلفة الاستثمارية بنسبة 971.4% لتبلغ 1.7 مليار دولار.
- تراجع الاستثمار في قطاع المنتجات الاستهلاكية بنسبة 34% في عدد المشاريع في عام 2019. وبنسبة 32% في التكلفة الاستثمارية لتبلغ 837.3 مليون دولار. أما عدد المشاريع في قطاع الأغذية والمشروبات فقد شهد زيادة طفيفة من 45 إلى 47 مشروعاً في عام 2019. ومع ذلك، انخفضت التكلفة الاستثمارية بنسبة 69% إلى 1.6 مليار دولار.

التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول العربية 2019



الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقة المتجددة في المنطقة العربية لعام 2019

استقطب قطاع الطاقة المتجددة 42 مشروعًا في عام 2019، أي بنسبة 23% من مجمل المشاريع، وهو ما يعد أكبر عدد من المشاريع يتم تسجيله في القطاع منذ عام 2004، وقد وفرت تلك المشاريع 2265 وظيفة بحصة 20.7% من الاجمالي، وقدّرت تكلفتها الاستثمارية بقيمة 8.75 مليارات دولار وبحصة تبلغ 22.7% من الإجمالي.



في عام 2019، شهد قطاع الكهرباء أكبر استثمار بإجمالي 8.64 مليارات دولار. كما شهد أيضًا أكبر متوسط لقيمة المشروع من حيث التكلفة الاستثمارية وتقديرات الوظائف الجديدة.

في عام 2019، من بين أهم 10 وجهات لمشاريع الطاقة المتجددة، استحوذت أكبر خمس دول على غالبية المشاريع. وتركزت أكثر من نصف تلك المشاريع في مصر وتونس (بمعدل 11 مشروعًا لكل دولة) كما استقبلت مصر أكبر حجم استثمار بقيمة 2.33 مليار دولار، تلتها تونس بقيمة 1.9 مليار دولار.

ماريوبيني اليابانية في الإمارات

افتتحت مجموعة الأعمال Marubeni ومقرها اليابان، محطة للطاقة الشمسية في العاصمة الاماراتية أبوظبي، في إطار مشروع مشترك مع شركة JinkoSolar ومقرها الصين وشركة أبو ظبي للطاقة. وقدّرت تكلفته الاستثمارية بقيمة 871.3 مليون دولار، ويمتد على مساحة 8 كيلومترات، ويضم أكثر من 3.2 ملايين لوح شمسي وسيوفر الكهرباء لـ 90 ألف شخص.

استثمارات النويس الإماراتية في مصر

تعزّم شركة النويس للاستثمارات، ومقرها الإمارات، انشاء مزرعة لإنتاج الكهرباء بطاقة الرياح بقيمة 550 مليون دولار في منطقة جبل الزيت في مصر وبطاقة إنتاج 500 ميغاوات، على أن يتم شراء الإنتاج من قبل الشركة المصرية لنقل الكهرباء (EETC).

أكوا باور انترناشيونال السعودية في الإمارات

تم تعيين شركة أكوا باور السعودية لبناء وتشغيل مشروع للطاقة الشمسية بقوة 900 ميغاوات في دبي بالإمارات. ومن المقرر أن تبني الشركة المرحلة الخامسة من مجمع محمد بن راشد آل مكتوم للطاقة الشمسية بقدرة 5000 ميغاوات. ومن المتوقع أن تصبح المرحلة الخامسة جاهزة للعمل في الربع الثاني من عام 2021. وأن يتم الانتهاء من المشروع بأكمله بحلول عام 2030.

أكبر الشركات المستثمرة في المنطقة العربية لعام 2019

الشركة	التكلفة (مليون \$)	عدد المشاريع	% من الإجمالي
مجموعة ماجد الفطيم (مجموعة MAF)	2,690.5	5	4.5%
أكوا باور إنترناشيونال	2,458.4	6	4.1%
إنيوس	2,000.0	1	3.3%
مراكز	1,664.3	2	2.8%
مجموعة هوجيان	1,649.3	1	2.7%
شركة المراكز العربية	1,649.3	1	2.7%
جنرال إلكتريك (GE)	1,444.0	1	2.4%
بتروجيت	1,403.6	1	2.3%
بيكر هيرز	1,007.2	3	1.7%
هانرجي للأغذية الرقيقة للطاقة	1,000.0	1	1.7%
أخرى	43,241.4	1,070	71.8%
الإجمالي	60,208.0	1,092	

أكبر 5 شركات مستثمرة في المنطقة العربية من حيث التكلفة الاستثمارية خلال الفترة (2015-2019)

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في الدول العربية

الشركات

- استثمرت 815 شركة في الدول العربية عام 2019 مقابل 705 شركات عام 2018.
- ساهمت أكبر 10 شركات مستثمرة بـ 4.1% من الوظائف المستحدثة و 5.4% من التكلفة الاستثمارية، وقامت تلك الشركات بإنشاء مشاريع أصغر من حيث فرص العمل الموفرة بمتوسط 45 وظيفة وبتكلفة استثمارية أقل بمتوسط 31.5 مليون دولار لكل مشروع.
- من حيث حجم الشركات، فإن أكثر من ثلث الشركات لديها مداخيل سنوية تبلغ 5 مليارات دولار فأكثر، في حين أن 10% من الشركات يبلغ حجم مبيعاتها 25 مليون دولار فأقل.
- تصدرت شركة VFS السويسرية وبنك دبي الوطني مصر الإماراتي قائمة أكبر المستثمرين من حيث عدد المشاريع في عام 2019 بـ 23 و 14 مشروعاً على التوالي.
- حلت كل من مجموعة ماجد الفطيم الإماراتية ومجموعة أكوا باور إنترناشيونال السعودية في مقدمة المستثمرين من حيث التكلفة الاستثمارية في المنطقة العربية بقيمة 2.7 مليار دولار و 2.5 مليار دولار على التوالي خلال عام 2019.
- أعلنت مجموعة "ماجد الفطيم"، العائلية الإماراتية، عن توسعها في مشروعها العقاري كايرو فيستيفال سيتي مول في القاهرة الجديدة بمصر، وستشمل التوسعة التي تبلغ مساحتها 22 ألف متر مربع إضافة 120 متجراً وقاعة طعام ومراكز ترفيهية ومواقف للسيارات. بتكلفة استثمارية تقدر بـ 1.65 مليار دولار.

المصدر: fdi Markets



روساتوم الروسية

30 مليار دولار مشروع واحد

القطاع الرئيسي: الفحم والنفط والغاز. تنتج روساتوم الكهرباء النووية. تشارك في دورة الوقود النووي والعلوم التطبيقية والأساسية والسلامة النووية والإشعاعية والطب النووي والأنشطة المركبة المتعلقة بالمواد.



ماجد الفطيم الإماراتية

21.2 مليار دولار مشروعاً 33

القطاع الرئيسي: الأغذية والمشروبات تشارك مجموعة ماجد الفطيم في تطوير وإدارة مراكز التسوق والفنادق والعقارات السكنية والتجارية.



الصين لتنمية الثروة العقارية

20 مليار دولار مشروع واحد

القطاع الرئيسي: العقار توفر شركة CFLD خدمات الاستثمار والتطوير والتشغيل للمدن الصناعية.



توتال الفرنسية

13.1 مليار دولار 6 مشاريع

القطاع الرئيسي: الفحم والنفط والغاز. توتال هي شركة دولية متكاملة للنفط والغاز.



الحبشور الإماراتية

8.5 مليارات دولار مشروع واحد

القطاع الرئيسي: العقار تعمل في البناء والسياحة وبيع وتأجير السيارات.



اهتمامات المستثمرين في البلدان النامية

يقدم المسح الدولي لتنافسية الاستثمار (GIC Survey) دليلاً عملياً لمساعدة صناع القرار في الدول النامية على تصميم السياسات وتحديد أولويات الإصلاحات التي يقدرها المستثمرون. ويجمع تصورات 750 من المديرين التنفيذيين للشركات متعددة الجنسيات عن دور محددات مناخ الاستثمار في اتخاذهم لقرارات الاستثمار الأجنبي المباشر. تم إنجاز هذا المسح من قبل مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي لتوفير فهم واسع لوجهات نظر الشركات وسلوك المستثمرين، ولم يكن الغرض منه أن يكون مرجعاً للمقارنة بين الدول.

نتائج المسح الدولي لتنافسية
الاستثمار GIC

ما يهم المستثمرين في البلدان النامية

أهم خمس نتائج للمسح الدولي لتنافسية الاستثمار (GIC)

من خلال أجوبة 754 من المديرين التنفيذيين لشركات متعددة الجنسيات لديها استثمارات في الدول النامية، تلخصت نتائج المسح الدولي لتنافسية الاستثمار فيما يلي:

1. المستثمرون ذو التوجهات التصديرية والمهتمون بالكفاءة، والباحثون عن منصات تصدير محتملة ووجهات تنافسية دولياً من حيث التكلفة، يقدرون قيمة الروابط والحوافز والاتفاقيات التجارية وخدمات وكالة ترويج الاستثمار (IPA) أكثر من المستثمرين الآخرين. وتعتبر الحوافز مثل الإعفاءات الضريبية مهمة بالنسبة لـ 64% من المستثمرين الباحثين عن الكفاءة، مقارنة بـ 47% فقط من نظرائهم المستثمرين في أنواع أخرى من الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يتم تصنيف خدمات وكالة ترويج الاستثمار على أنها مهمة من قبل حوالي نصف المستثمرين الباحثين عن الكفاءة، ومن قبل حوالي ثلث المستثمرين في أنواع أخرى من الاستثمار الأجنبي المباشر.

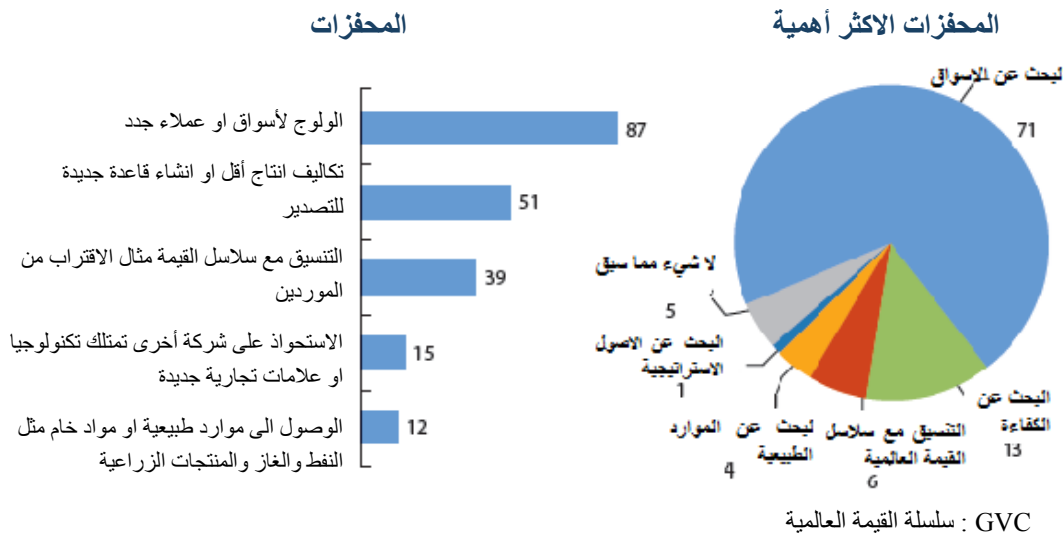
2. أكثر من ثلث المستثمرين الذين يعيدون استثمار كل أرباحهم في الدولة المضيفة. يقدرون السياسات التي تساعدهم على توسيع أعمالهم أكثر من السياسات التي تستخدمها الحكومات لجذبهم.

3. ضمانات حماية الاستثمار أمر بالغ الأهمية للاحتفاظ بالاستثمارات وتوسيعها على المدى الطويل من قبل جميع أنواع الاستثمار الأجنبي المباشر. حيث يقدر أكثر من 90% من المستثمرين أنواعاً مختلفة من الحماية القانونية ويرون أنها مهمة أو ذات أهمية حاسمة، وهو أعلى تصنيف بين جميع العوامل المدرجة في المسح. وتشمل هذه الضمانات القدرة على استبدال العملة داخل الدولة وتحويلها للخارج، وتوفير وسائل حماية قانونية ضد المصادرة، وضد الإخلال بالعقد، وضد السلوك الحكومي غير الواضح أو التعسفي.

4. يقدر المستثمرون إلى حد كبير القدرات والمهارات الموجودة لدى الموردين المحليين، ويعتبرون أيضاً أن الدعم الحكومي، مثل إتاحة معلومات حول توافر الموردين المحليين، أمر مهم. ونظراً لأن المستثمرين الأجانب يحصلون على حوالي 43% من مدخلات إنتاجهم من السوق المحلي، فإنه يمكن لعقود الموردين والارتباطات مع الشركات المحلية أن توفر فوائد كبيرة للقطاع الخاص المحلي.

5. بالنسبة لما يقرب من 30% من المستثمرين الذين قاموا بإغلاق شركة تابعة في دولة نامية، كان من الممكن تجنب بعض الأسباب التي أدت إلى الخروج من الاستثمار، على غرار ظروف الاقتصاد الكلي غير المستقرة وزيادة عدم اليقين بشأن السياسات والنظم. كما عانى ثلاثة أرباع المستثمرين من اضطرابات في عملياتهم بسبب شدة المخاطر والأحداث السياسية. فيما قام ربع المستثمرين الذين عانوا من اضطرابات بإلغاء استثماراتهم أو سحبها. وتحدثت الحالات الشديدة نادراً بسبب الإخلال بالعقد بنسبة 13% والمصادرة بنسبة 5%، ولكن عندما تحدث تلك الاضطرابات، يكون التأثير السلبي قوياً. ففي حالة الإخلال بالعقد يقوم أكثر من ثلث المستثمرين بإلغاء أو سحب استثماراتهم، بينما قام بذلك نصف المستثمرين في حالة المصادرة.

معظم المستثمرين لديهم محفزات متعددة بجانب بحثهم عن السوق

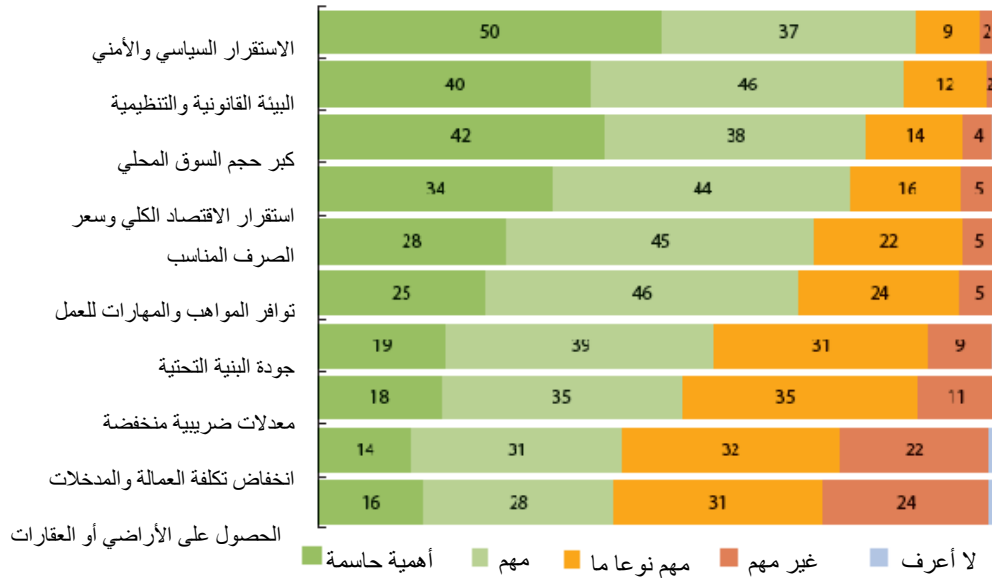


المصدر: تم التقدير اعتماداً على المسح الدولي لتنافسية الاستثمار (GIC)، تقرير تنافسية الاستثمار العالمي 2018/2017، الفصل الأول.

ما يهم المستثمرين في البلدان النامية

أهمية البيئة القانونية والتنظيمية المناسبة لأعمال المستثمرين
النسبة من المستجوبين (%)

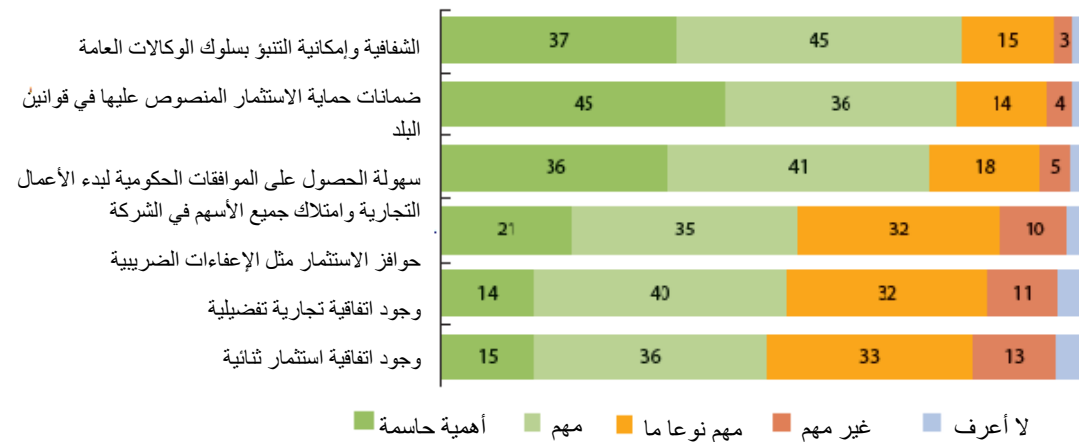
أهمية خصائص البلد



سُئل المشاركون في المسح، "ما مدى أهمية العوامل التالية في قرار شركتك بالاستثمار في البلدان النامية؟" تم السؤال عن العوامل بترتيب عشوائي. ويتم وضعها في الرسم البياني بترتيب تنازلي حسب الأهمية، "أهمية حاسمة- أخضر غامق" و "مهم- أخضر فاتح" "مهم نوعاً ما- برتقالي فاتح" و "ليس مهماً- برتقالي غامق". والأهمية الحاسمة تعني أنها تحسم الصفقة؛ أي يمكن لهذا العامل في حد ذاته تغيير قرار الشركة بالاستثمار في بلد ما.

يبحث المستثمرون عن إدارة شفافة وفعالة وقابلة للتوقع للوكالات العامة
النسبة من المستجوبين (%)

أهمية محددات المناخ الاستثمار

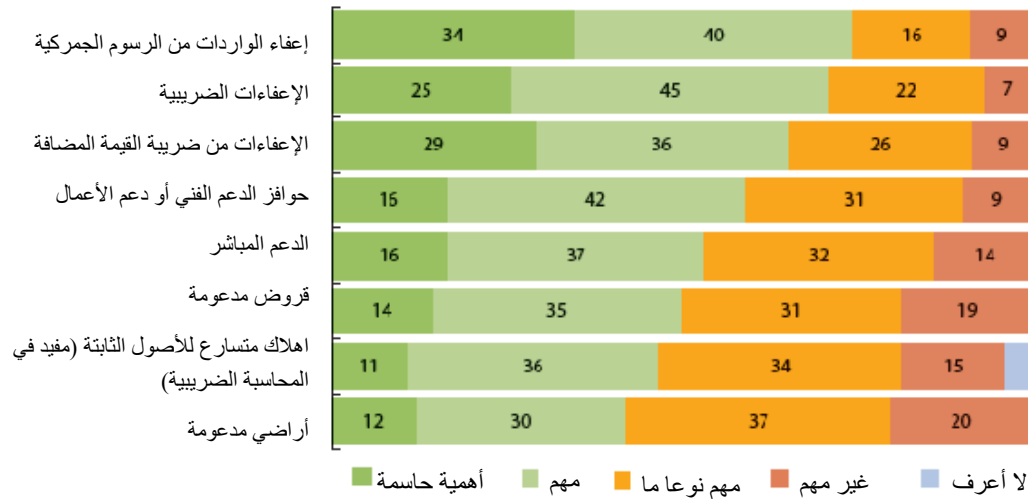


تولي الشركات متعددة الجنسيات القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر الباحثة عن الكفاءة أهمية أكبر لمحددات مناخ الاستثمار مقارنة بالشركات المستثمرة في أنواع أخرى من الاستثمار الأجنبي المباشر. وباستثناء عاملي الشفافية والقدرة على التنبؤ بسلوك الجهات العامة، بغض النظر عن الدافع، فإن الشركات الباحثة عن الكفاءة تعطي الأهمية بشكل أكبر لأغلب سياسات الاستثمار.

ما يهم المستثمرين في البلدان النامية

تعتبر الواردات المعفاة من الرسوم الجمركية والإعفاءات الضريبية والإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة أكثر حوافز الاستثمار جاذبية
النسبة من المستجوبين (%)

اهمية الحوافز

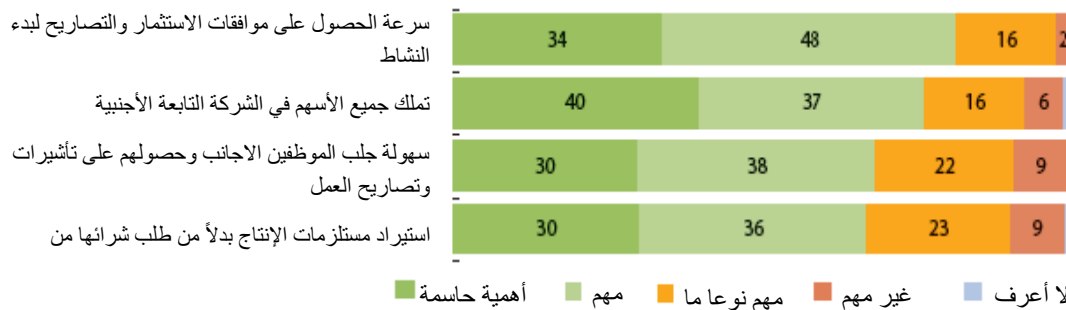


سُئل المستجوبون في المسح، "ما مدى أهمية المحددات التالية لقرار شركتك بالاستثمار في الدول النامية؟" تم طرح الأسئلة بترتيب عشوائي. ويتم وضعها في الرسم البياني بترتيب تنازلي حسب الأهمية، "أهمية حاسمة- أخضر غامق" و "مهم- أخضر فاتح" "مهم نوعاً ما- برتقالي فاتح" و "ليس مهماً- برتقالي غامق". والأهمية الحاسمة تعني أنها تحسم الصفة؛ أي يمكن لهذا العامل في حد ذاته تغيير قرار الشركة بالاستثمار أو عدم الاستثمار في بلد ما.

يعطي المستثمرون أهمية بالغة للسياسات المناسبة للأعمال والإجراءات الفعالة للدخول وتأسيس الشركات التابعة

النسبة من المستجوبين (%)

أهمية العوامل الميسرة لبدء الاستثمار



المصدر: تم التقدير اعتماداً على المسح الدولي لتنافسية الاستثمار (GIC)، تقرير تنافسية الاستثمار العالمي 2018/2017، الفصل الأول.

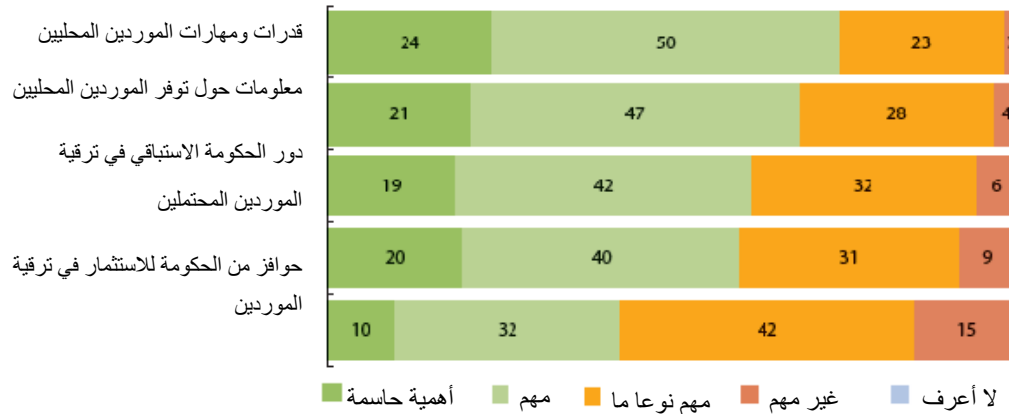
ما يهم المستثمرين في البلدان النامية

سُئل المستجوبون في المسح، "ما مدى أهمية المحددات التالية لقرار شركتك بالاستثمار في الدول النامية؟" تم طرح الأسئلة بترتيب عشوائي. ويتم وضعها في الرسم البياني بترتيب تنازلي حسب الأهمية، "أهمية حاسمة- أخضر غامق" و "مهم- أخضر فاتح" "مهم نوعا ما- برتقالي فاتح" و "ليس مهما- برتقالي غامق". والأهمية الحاسمة تعني أنها تحسم الصفقة؛ أي يمكن لهذا العامل في حد ذاته تغيير قرار الشركة بالاستثمار أو عدم الاستثمار في بلد ما.

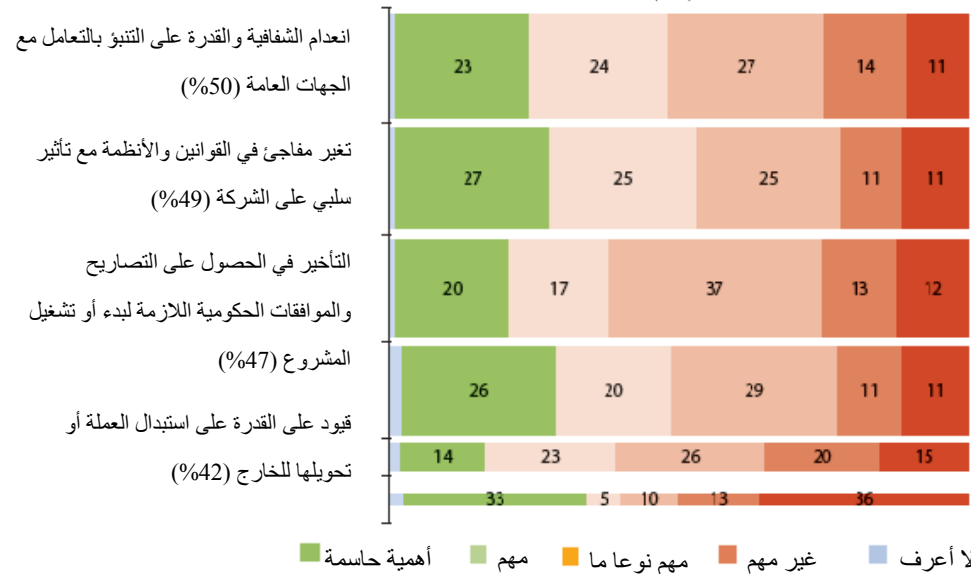
يعكس ارتفاع الصفوف في الرسم البياني النسبة المئوية من المستثمرين المشاركين في المسح الذين تعرضت أي من استثماراتهم لإضرابات بسبب مخاطر سياسية محددة، حيث تم ترتيب المخاطر تنازليا حسب الأهمية الموضحة بالنسبة المئوية من الأعلى للأسفل مع الأخذ في الاعتبار أن مجموع النسب عبر الصفوف لا يبلغ 100% لأنه يمكن للمجيبين تحديد أنواع متعددة من المخاطر التي تعرضت لها شركاتهم. وتظهر الألوان في الصفوف الأفقية ردود فعل الشركات بعد تعرضها لكل خطر ومدى أهميته حيث يتم ترتيبها أفقيا حسب تدرج اللون، حيث يعكس اللون الأحمر الداكن من اليمين ردود الفعل الأكثر حدة والمتمثلة في الانسحاب من الاستثمار القائم. فيما يعكس اللون الأحمر الفاتح الغاء الاستثمار المخطط. وعلى سبيل المثال، إذا قامت شركة بتصفية استثمار موجود في دولة ما، ولكن تأخرت في دولة أخرى، يتم الأخذ برد الفعل الأكثر شدة وإدراجها ضمن قائمة المنسحبين.

قدرات ومهارات الموردين ذات روابط مهمة بالميزات ذات الصلة
النسبة من المستجوبين (%)

أهمية العوامل المتعلقة بالروابط



المخاطر السياسية الشديدة نادرة الحدوث ولكن يمكن أن يكون لها آثار سلبية للغاية على الاستثمار الأجنبي
المباشر النسبة من المستجوبين (%)



ما يهم المستثمرين في البلدان النامية

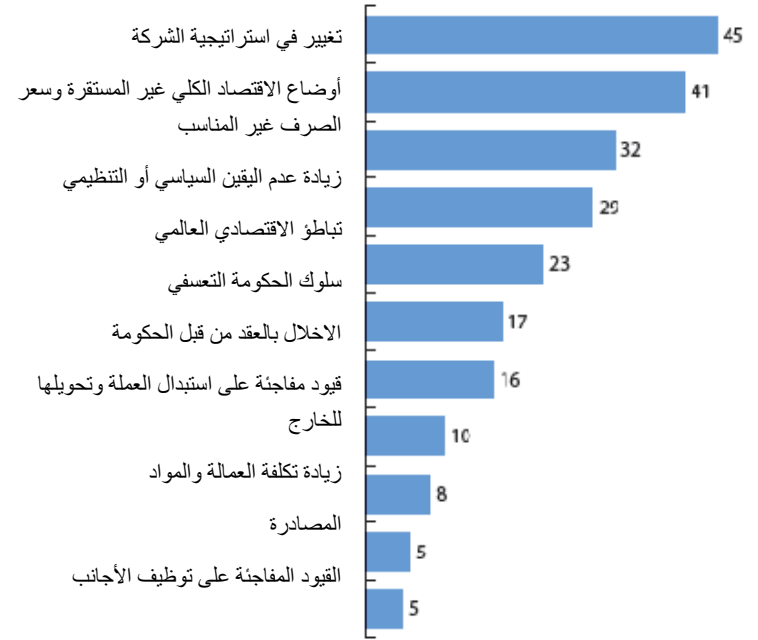
تستند النتائج إلى آراء 219 مشاركا في المسح كانوا على علم بأن شركاتهم أغلقت شركة تابعة في دولة نامية. وليس بالضرورة أن يبلغ مجموع النسب في الصف الواحد 100 لأن المستجوبين يمكنهم اختيار من سبب إلى خمسة أسباب الأكثر صلة بقرار الإغلاق.

سُئل المستجوبون في المسح، "ما مدى أهمية المحددات التالية لقرار شركتك بالاستثمار في الدول النامية؟" تم طرح الأسئلة بترتيب عشوائي. ويتم وضعها في الرسم البياني بترتيب تنازلي حسب الأهمية، "أهمية حاسمة- أخضر غامق" و "مهم- أخضر فاتح" "مهم نوعا ما- برتقالي فاتح" و "ليس مهما- برتقالي غامق". والأهمية الحاسمة تعني أنها تحسم الصفة؛ أي يمكن لهذا العامل في حد ذاته تغيير قرار الشركة بالاستثمار أو عدم الاستثمار في بلد ما.

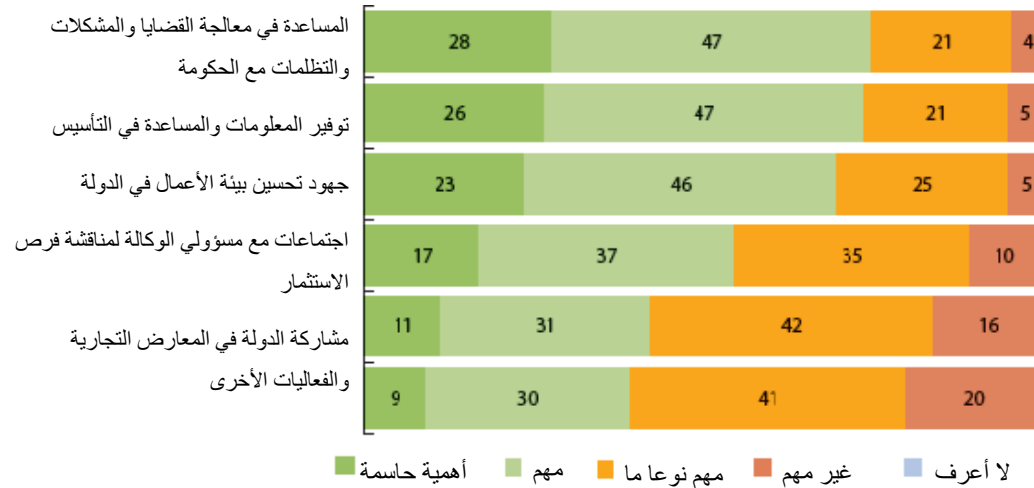
أسباب الخروج من الاستثمار مختلطة، وبعضها يمكن السيطرة عليه والبعض الآخر لا النسبة من المستجوبين (%)

المستثمرون يقدرّون مساعدة وكالة ترويج الاستثمار في حل المشكلات وتقديم ما يفوق جهود الترويج النسبة من المستجوبين (%)

أسباب الخروج من الاستثمار



أهمية خدمات وكالة ترويج الاستثمار



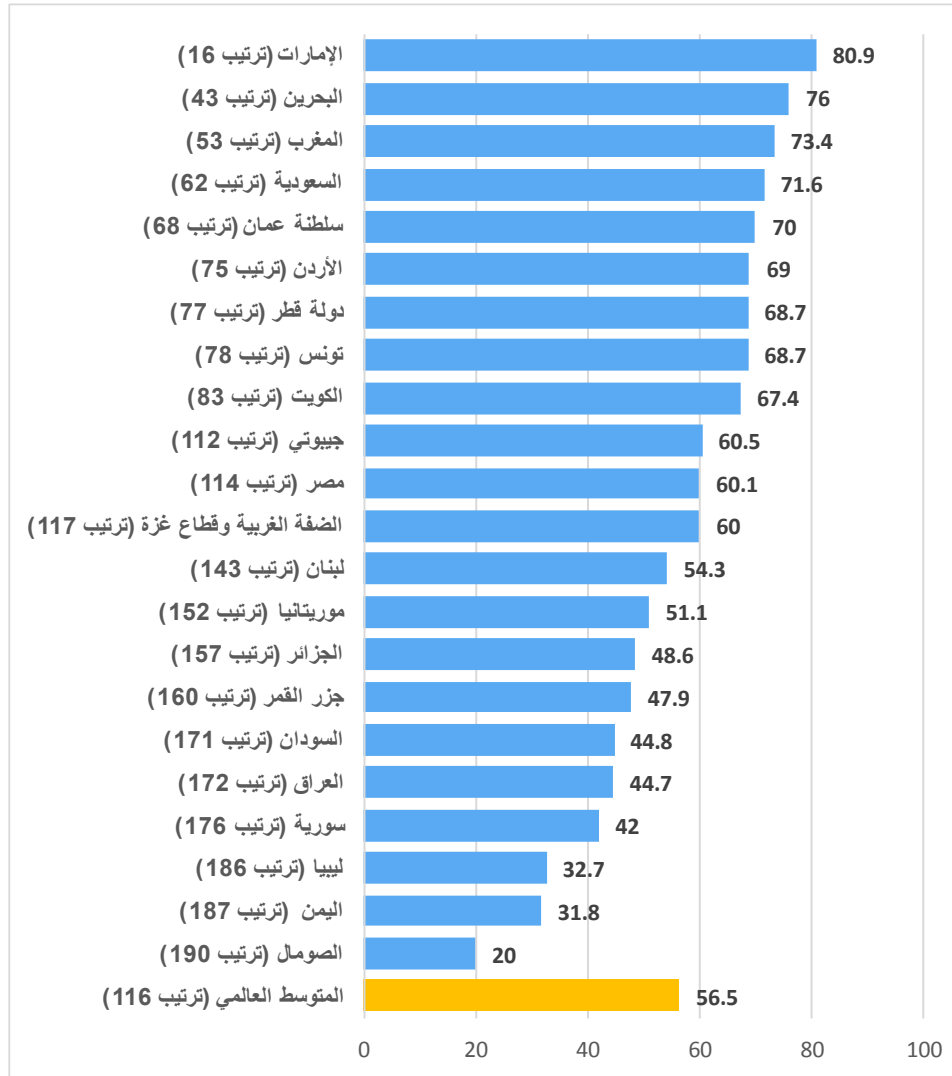
مؤشر مخاطر الدولة

يعتمد هذا الجزء من التقرير على قاعدة بيانات ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن مجموعة البنك الدولي، وكذلك على مؤشر مخاطر الدولة (CRI) الصادر عن مؤسسة Fitch Solutions ويحدد هذا المؤشر القوة النسبية لأساسيات الدولة وقدرتها على تحمل الصدمات بطريقة كمية (عبر نطاق رقمي). ويشتمل المؤشر المركب لمخاطر الدول CRI على ثلاثة أبعاد للمخاطر. أولاً، مؤشر المخاطر الاقتصادية يحدد مقدار المخاطر والمرونة في مواجهة الأزمات الاقتصادية. ثانياً، مؤشر المخاطر السياسية يقيس تأثير السياسة على الأعمال، مع الأخذ في الاعتبار آليات انعكاسها على الاقتصاد، أي التأثير المتوقع للسياسات، والقدرة على تنفيذها، والانعكاسات المحتملة لها. ثالثاً، مؤشر المخاطر التشغيلية يقيس جودة بيئة الأعمال في أربعة مجالات: سوق العمل، والتجارة والاستثمار، والخدمات اللوجستية، والجريمة والأمن.

كيف ترتقي الدول العربية بأدائها؟



كيف تصنف الاقتصادات في الدول العربية حسب سهولة ممارسة الأعمال 2020



يتم قياس سهولة ممارسة الأعمال في الاقتصاد بحجم الفجوة بين أداء ذلك الاقتصاد مع أفضل أداء تم رصده في كل المؤشرات وذلك لجميع الاقتصادات المدرجة في مؤشر ممارسة الأعمال منذ عام 2005. ويتم اعتماد مقياس من 0 إلى 100، حيث يمثل 0 أدنى أداء و 100 أفضل أداء. ويتم ترتيب الدول المدرجة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال من (1 وهو الأفضل أداء إلى 190 وهو الأسوأ أداء)

المصدر: Fitch Solutions and Doing Business database, doingbusiness.org.

كيف ترتقي الدول العربية بأدائها ؟

■ واصلت المنطقة العربية في العام الماضي تقدمها بقوة في مجال إصلاح بيئة الأعمال، على الرغم من الفوارق الإقليمية الرئيسية. ومع استمرار تسليط الضوء على دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها المنطقة التي تتفوق في الأداء، خاصة من حيث لوائح الاستثمار وقواعد التأشيرات، تبرز السعودية والإمارات في المقدمة على صعيد الإصلاحات. وفيما عدا هاتين الدولتين، فإن بقية الدول على مدار العام الماضي شهدت أكثر تفاوتاً في أدائها، حيث أدى عدم الاستقرار السياسي إلى إحباط ملحوظ لجهود الإصلاح.

■ استمرت الاضطرابات الاجتماعية، أو التهديد بها، في تعقيد جهود الإصلاح في أجزاء كبيرة من المنطقة. وكافحت حكومتا العراق ولبنان خلال العام الماضي لإحراز أي تقدم مادي في الإصلاحات المطلوبة، وخاصة لمكافحة الفساد. في حين تقع معظم المسؤولية على نظمهم السياسية المعقدة والمجزأة، كما أن الاحتجاجات واسعة النطاق (العنيفة في حالة العراق) قد فاقمت الانقسامات السياسية القائمة وأعاقت صنع السياسات. وفي حالة لبنان أخفقت الحكومات المتعاقبة في العام الماضي في الشروع في الإصلاحات بالعمق المطلوب للخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية. وينطبق هذا على تونس أيضاً، حيث أدى التهديد بمزيد من عدم الاستقرار إلى ثني السلطات عن تنفيذ دعوة صندوق النقد الدولي برفع أسعار الوقود وتجميد أجور العاملين في القطاع العام. كما ظهرت قضايا مماثلة في الأردن، حيث أجبر إضراب المعلمين الذي استمر عدة أسابيع الحكومة على الموافقة على رفع الأجور على نطاق واسع، وهو ما يتعارض أيضاً مع مطالب صندوق النقد الدولي.

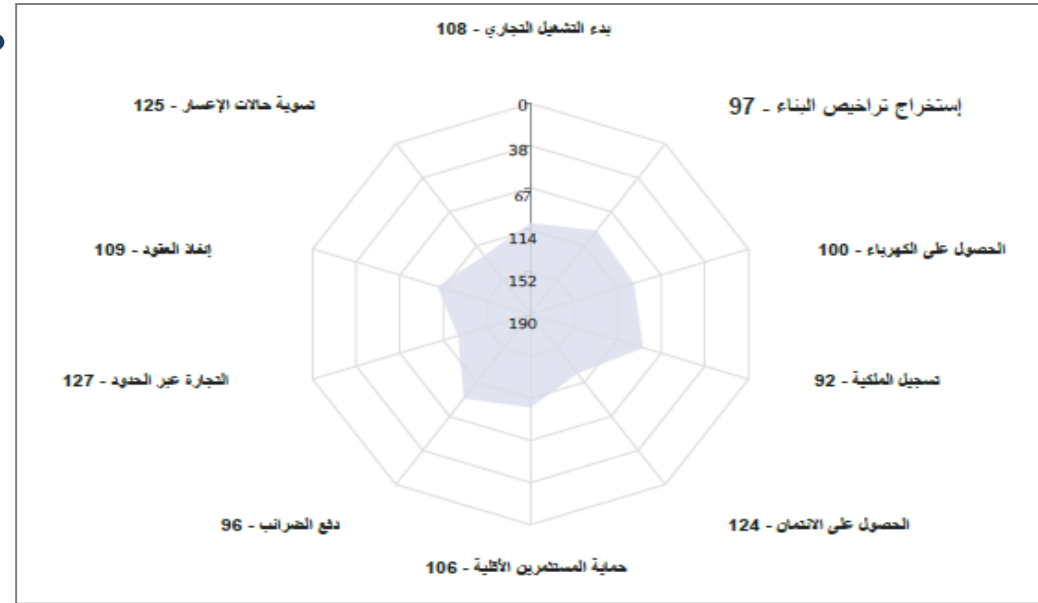
■ بشكل عام، يبدو أن بيئة الأعمال في المنطقة العربية تعد الأسرع تحسناً على مستوى العالم. على الرغم من أن الجودة التنظيمية للدول العربية لا تزال أقل من تلك الموجودة في منطقتي وسط وشرق أوروبا، واللذين حققنا أيضاً أسرع تقدم على مستوى العالم في العامين الماضيين. وإذا استمر هذا الزخم - على الرغم من المخاطر على صنع السياسات الموضحة أعلاه - فقد يبدأ الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة في النمو على المدى المتوسط من مستوياته الضعيفة نسبياً حالياً.

كيف ترتقي الدول العربية بأدائها ؟

ترتيب الدول العربية في مؤشرات ممارسة الأعمال 2020

متوسط الترتيب الاقليمي (النطاق: الترتيب 190 في المركز، الترتيب 1 على الحافة الخارجية)

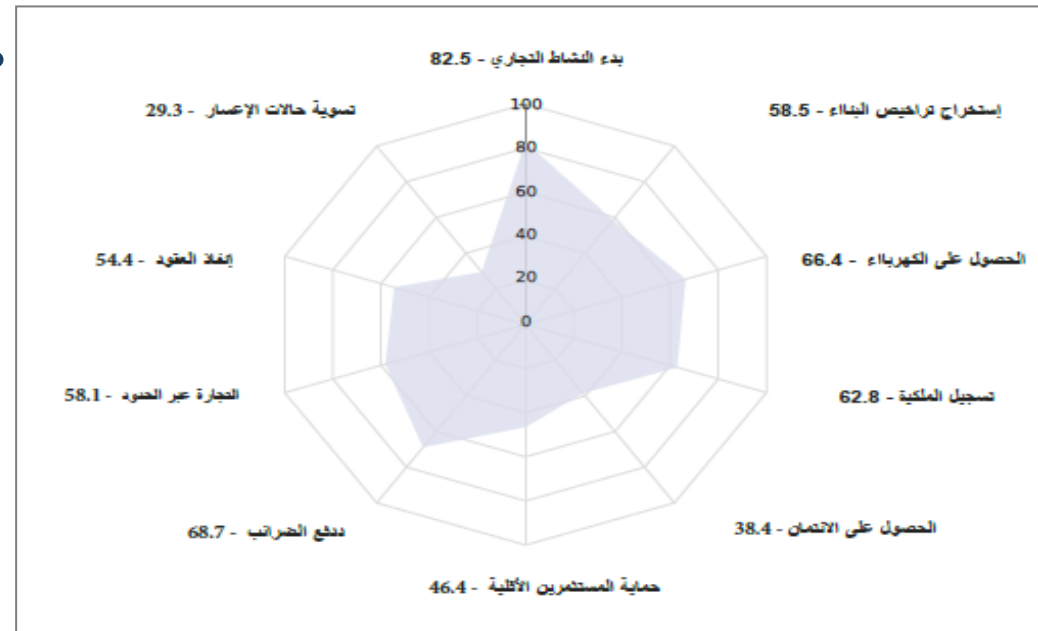
- سهلت الكويت بدء نشاط الأعمال من خلال دمج إجراءات الحصول على الترخيص التجاري وتبسيط تسجيل الشركة عبر الإنترنت.
- قامت السعودية بتسهيل بدء نشاط الأعمال من خلال نظام النافذة الموحدة التي تضم العديد من إجراءات ما قبل التسجيل وبعده. كما ألغت السعودية شرط تقديم المرأة المتزوجة وثائق إضافية عند التقدم بطلب للحصول على بطاقة هوية وطنية.
- سهلت تونس بدء نشاط الأعمال من خلال دمج المزيد من الخدمات في النافذة الموحدة وكذلك تخفيض الرسوم.
- قامت الإمارات بتخفيض تكلفة بدء نشاط الأعمال من خلال تقليص رسوم تأسيس الشركات.



متوسط قيم الدول العربية في مؤشرات ممارسة الأعمال 2020

متوسط القيم الإقليمية (النطاق: الترتيب 190 في المركز، الترتيب 1 على الحافة الخارجية)

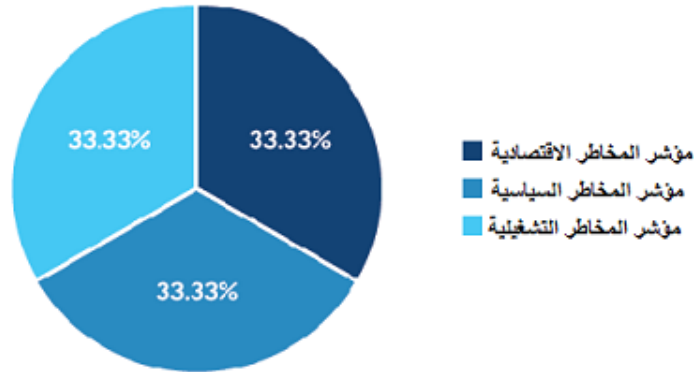
- سهلت مصر بدء نشاط الأعمال بإلغاء شرط الحصول على شهادة عدم الالتباس وتحسين خدمات النافذة الموحدة.



يتم قياس سهولة ممارسة الأعمال في الاقتصاد بحجم الفجوة بين أداء ذلك الاقتصاد مع أفضل أداء تم رصده في كل المؤشرات وذلك لجميع الاقتصادات المدرجة في مؤشر ممارسة الأعمال منذ عام 2005. ويتم اعتماد مقياس من 0 إلى 100، حيث يمثل 0 أدنى أداء و 100 أفضل أداء. ويتم ترتيب الدول المدرجة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال من (1 وهو الأفضل أداء إلى 190 وهو الأسوأ أداء)

كيف ترتقي الدول العربية بأدائها ؟

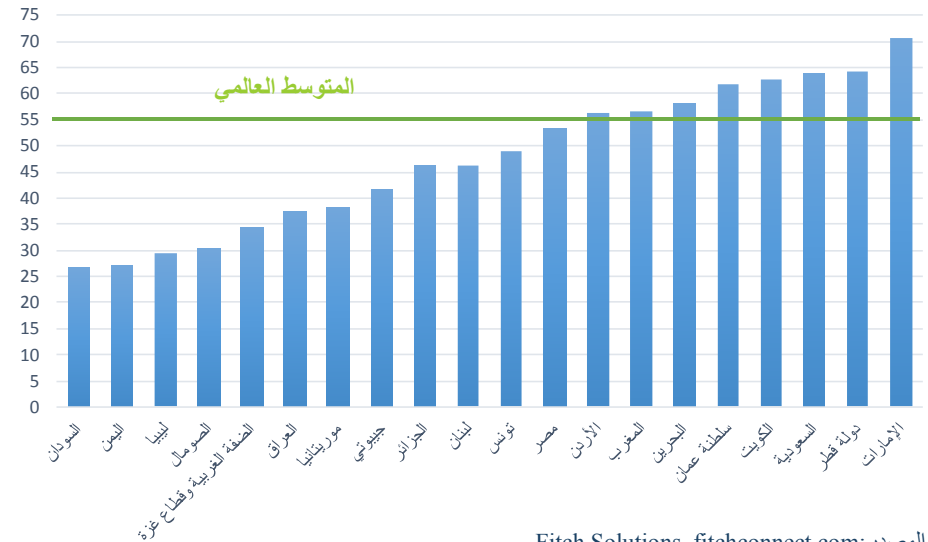
الأوزان الترجيحية



- يقيس مؤشر حلول فينتش Fitch Solutions لمخاطر الدول (CRI) القوة النسبية لأساسيات الدولة وقدرتها على تحمل الصدمات بطريقة كمية، عبر نطاق رقمي. وتتضمن قيمة المؤشر الخاصة بالدولة ثلاثة أبعاد لقياس المخاطر:
- القوة الاقتصادية من خلال مؤشر المخاطر الاقتصادية.
- الاستقرار السياسي عبر مؤشر المخاطر السياسية.
- جودة بيئة الأعمال، من خلال مؤشر المخاطر التشغيلية.

سجلت معظم الدول العربية أداء أقل من المتوسط العالمي في مؤشر مخاطر الدولة

مؤشر مخاطر الدولة (Fitch Solutions)، القيمة الأعلى أفضل أداء



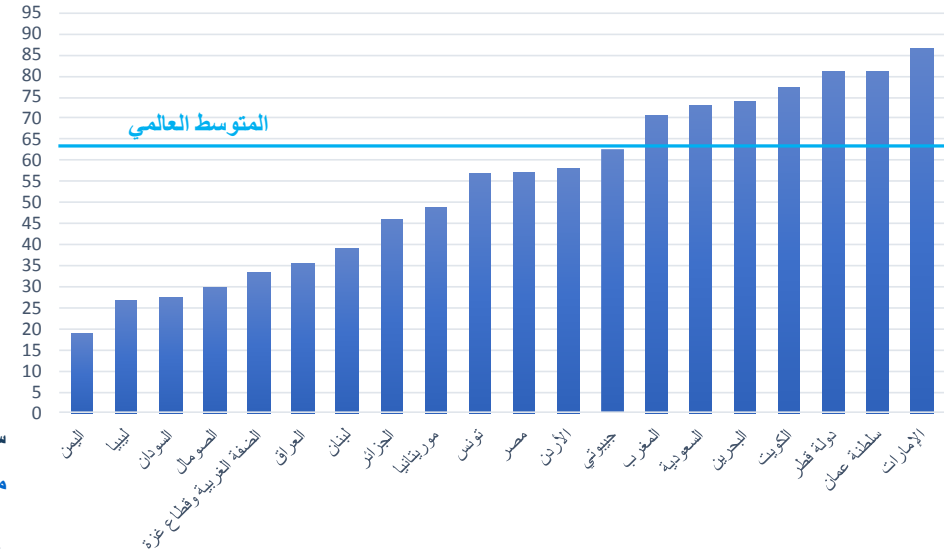
المصدر: Fitch Solutions, fitchconnect.com

يتضمن المؤشر المركب لمخاطر الدول ثلاثة أبعاد للمخاطر. أولاً، مؤشر المخاطر الاقتصادية ويحدد مقدار المخاطر والمرونة في مواجهة الأزمات الاقتصادية. ثانياً، مؤشر المخاطر السياسية ويقاس تأثير السياسة على الأعمال، مع الأخذ في الاعتبار آليات انعكاسها على الاقتصاد، أي التأثير المتوقع للسياسات، والقدرة على تنفيذها، والانعكاسات المحتملة لها. ثالثاً، مؤشر المخاطر التشغيلية ويقاس جودة بيئة الأعمال في أربعة مجالات: سوق العمل، والتجارة والاستثمار، والخدمات اللوجستية، والجريمة والأمن.

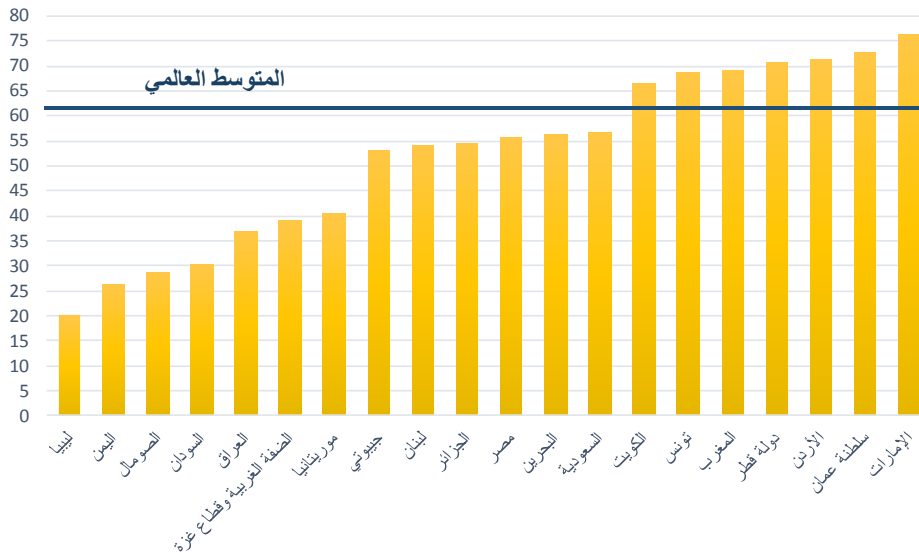
كيف ترتقي الدول العربية بأدائها؟

سجلت معظم الدول العربية أداء أقل من المتوسط العالمي في مؤشر المخاطر السياسية على المدى القصير
مؤشر مخاطر الدولة (Fitch Solutions)، القيمة الأعلى أفضل أداء

يقوم مؤشر المخاطر السياسية على المدى القصير بتقييم المخاطر السياسية ذات الصلة باستقرار مناخ الاستثمار على مدى فترة زمنية أقصر تصل إلى 24 شهرًا. وتعد مكونات المؤشر بمنزلة تقييم من قبل Fitch Solutions لقدرة الحكومة على تنفيذ أجندتها، دون مواجهة اضطرابات مدنية، أو صعوبات في صنع السياسات، أو تهديدات خارجية إقليمية على المدى القصير إلى المتوسط.



سجلت معظم الدول العربية أداء أقل من المتوسط العالمي في مؤشر المخاطر السياسية على المدى الطويل
مؤشر مخاطر الدولة (Fitch Solutions)، القيمة الأعلى أفضل أداء

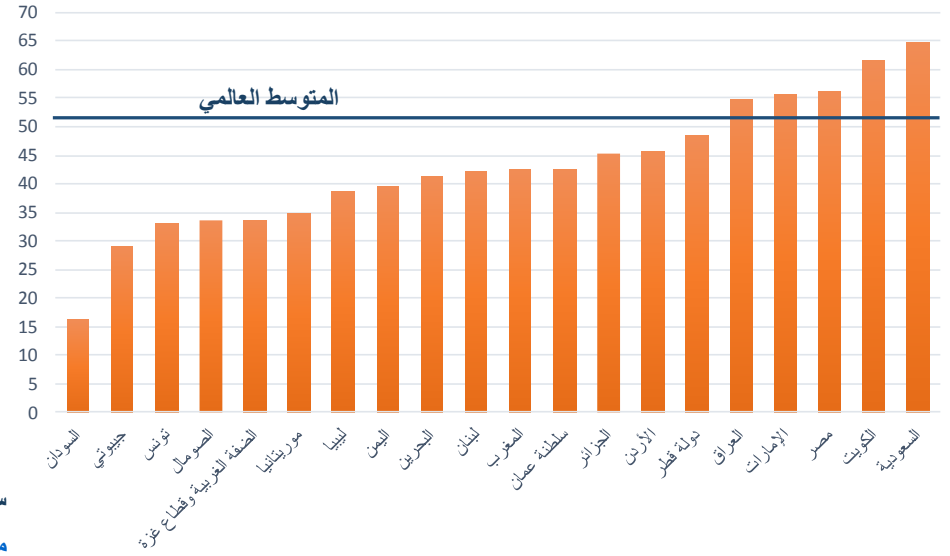


يقيم مؤشر المخاطر السياسية في المدى الطويل الخصائص السياسية الهيكلية للدولة بناءً على افتراض أن الدول الليبرالية والديمقراطية التي ليس لديها توترات طائفية وبها تقارب في الدخول على نطاق واسع تمتلك أقوى الخصائص لدعم الاستقرار السياسي، على مدار فترة زمنية متعددة السنوات. وترى Fitch Solutions أن ذلك يوفر نموذجًا لمزيد من الاستقرار على المدى الطويل استنادًا إلى (أ) يمكن استيعاب المعارضة الحكومية القائمة داخل النظام الحالي؛ و(ب) تتمتع النخبة المنتخبة بسلطة كافية للحكم (أي فرض سياساتها داخل أراضي الدولة)؛ و(ج) التهديدات الموجهة للنظام الدستوري السائد تظل محدودة.

كيف ترتقي الدول العربية بأدائها؟

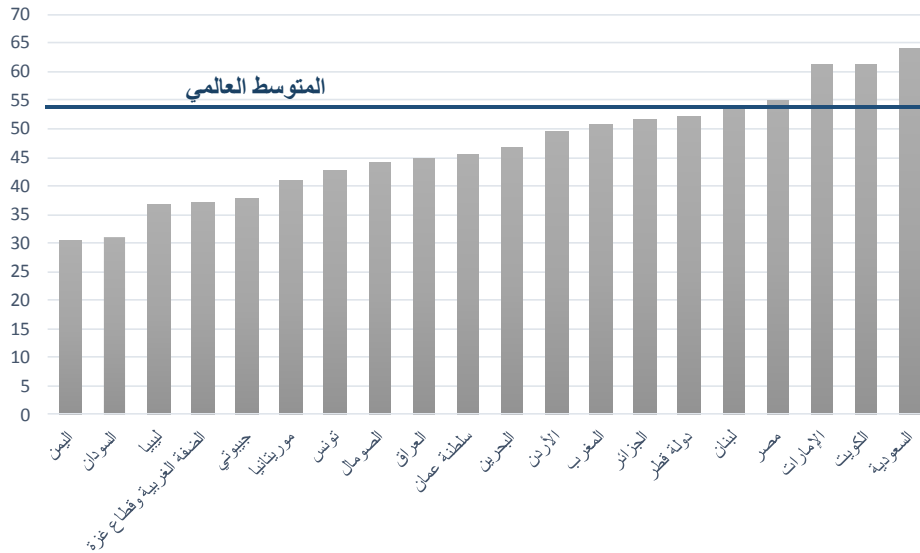
سجلت معظم الدول العربية أداء أقل من المتوسط العالمي في مؤشر المخاطر الاقتصادية على المدى القصير

مؤشر مخاطر الدولة (Fitch Solutions، القيمة الأعلى أفضل أداء)



يسعى مؤشر المخاطر الاقتصادية على المدى القصير إلى تحديد نقاط الضعف الحالية وتقييم نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، والتضخم، والبطالة، وتقلب أسعار الصرف، وتحركات ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى اعتمادات الديون الحكومية والخارجية على مدى العامين المقبلين، وذلك باستخدام السنة الحالية كسنة أساس. وهو ما يجعل المخاطر الاقتصادية على المدى القصير تكون أقل في الاقتصادات التي تحقق فائضا أو عجزا مزدوجا منخفضا في (الحسابين الجاري والمالي)، إضافة إلى معدلات تضخم منخفضة ومعدلات نمو مرتفعة. وهناك أيضاً مكون يقيس الاستقلالية المحسوسة للبنك المركزي في رسم السياسة النقدية.

سجلت معظم الدول العربية أداء أقل من المتوسط العالمي في مؤشر المخاطر الاقتصادية على المدى الطويل
مؤشر مخاطر الدولة (Fitch Solutions، القيمة الأعلى أفضل أداء)



بأخذ مؤشر المخاطر الاقتصادية طويلة الأجل في الاعتبار المحددات الهيكلية للنمو الاقتصادي، وسوق العمل، واستقرار الأسعار، واستقرار سعر الصرف، واستدامة ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى توقعات الديون الحكومية والخارجية. ويتم حساب المؤشر من خلال النظر في السنوات الخمس الماضية من البيانات الاقتصادية وتوقعاتنا للسنوات الخمس المقبلة. كما يتم أخذ عدد من العوامل الهيكلية الأخرى في الاعتبار، بما في ذلك الاعتماد على القطاع الأولي، والاعتماد على واردات السلع، والاعتماد على قطاع تصديري واحد، واستقلالية البنك المركزي.

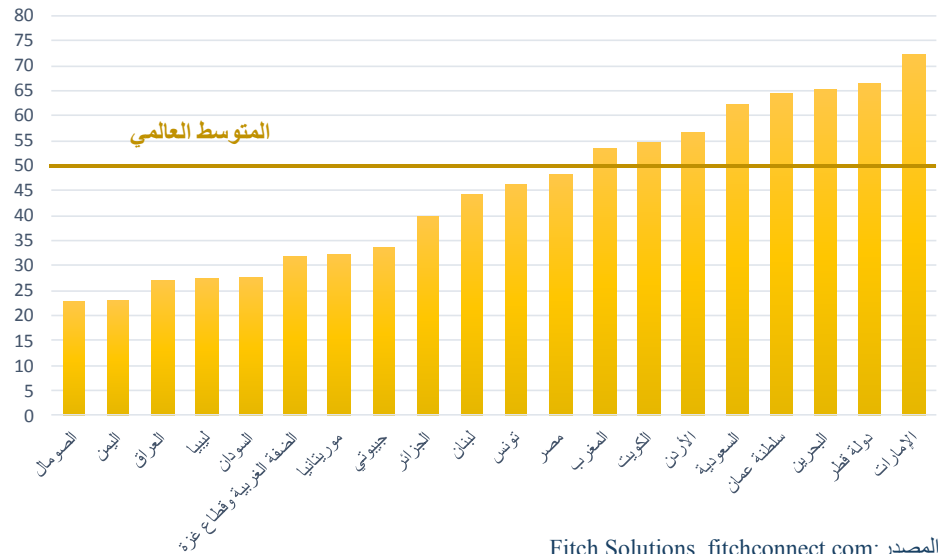
كيف ترتقي الدول العربية بأدائها ؟

يركز مؤشر المخاطر التشغيلية على أربعة مجالات رئيسية للمخاطر: سوق العمل، والتجارة والاستثمار، والخدمات اللوجستية، والجريمة والأمن:

- سوق العمل: تقييم المخاطر المحيطة بحجم ومستويات التعليم وتكاليف توظيف العمال في دولة ما.
- الخدمات اللوجستية: تقييم توافر وجودة البنية التحتية للنقل، وسهولة التداول، وتوافر وجودة المرافق.
- التجارة والاستثمار: تقييم انفتاح الاقتصاد ومستوى التدخل الحكومي ونوعية وفعالية البيئة القانونية.
- الجريمة والأمن: تقييم ظروف التشغيل فيما يتعلق بمخاطر النزاع بين الدول، والإرهاب، والجريمة، بما في ذلك الجريمة الإلكترونية والجريمة المنظمة.

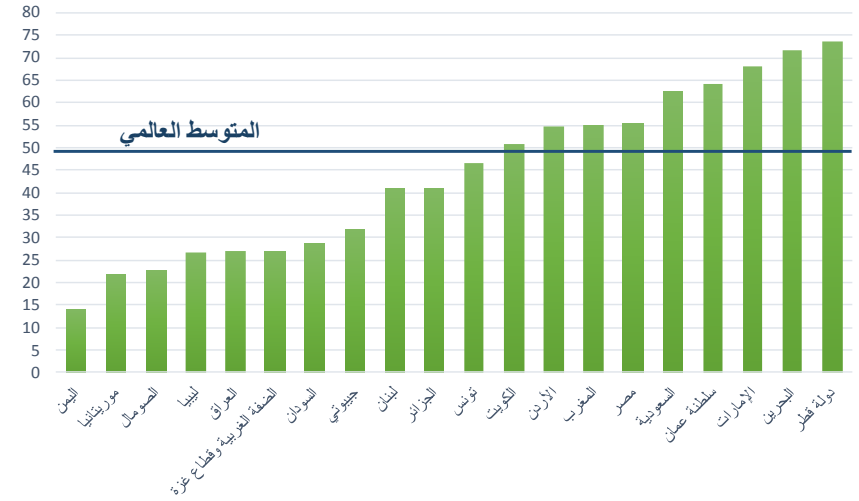
سجلت معظم الدول العربية أداء أقل من المتوسط العالمي في مؤشر المخاطر التشغيلية
مؤشر مخاطر الدولة (Fitch Solutions، القيمة الأعلى أفضل أداء)

يقارن مؤشر المخاطر التشغيلية كمياً التحديات التشغيلية في 201 دولة حول العالم. ويسجل المؤشر قيم كل دولة على مقياس من 0-100، (قيمة 100 تعني أقل خطر أي الأفضل). ولكل دولة قيمة في مؤشر مخاطر التشغيل الرئيسي، والذي يتكون من أربعة مجالات من التحليل، كل مجال مقسم إلى ثلاثة قطاعات فرعية. ويتم أيضاً تقييم المجال والقطاعات الفرعية من 100، (قيمة 100 تعني أقل خطر أي الأفضل). ويركز المؤشر على أربعة مجالات رئيسية للمخاطر: سوق العمل، والتجارة والاستثمار، والخدمات اللوجستية، والجريمة والأمن.

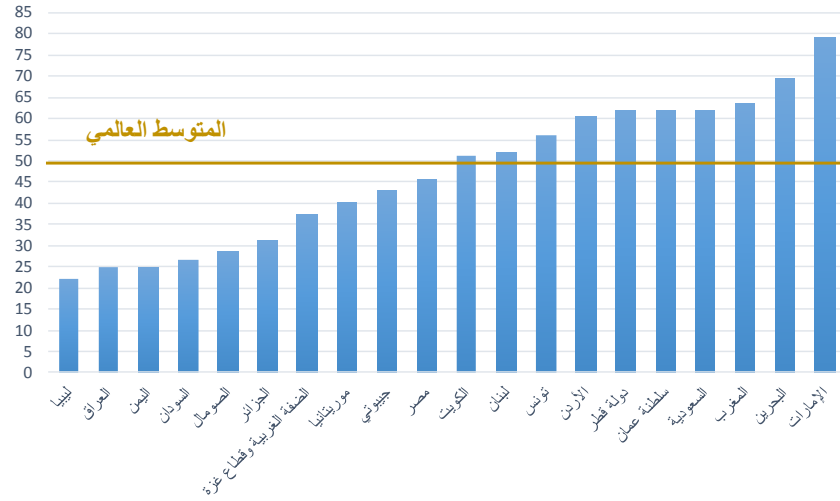


كيف ترتقي الدول العربية بأدائها؟

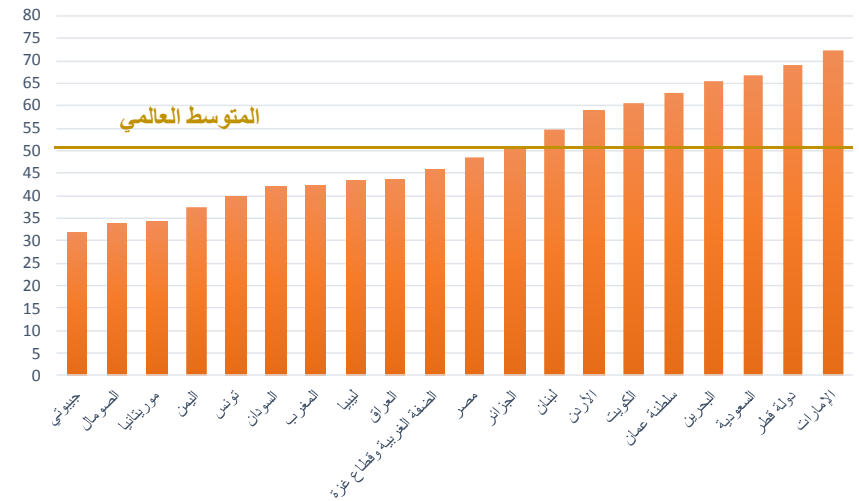
أكثر من نصف الدول العربية حققت أداء أقل من المتوسط العالمي في مؤشر المخاطر اللوجستية
مؤشر مخاطر الدولة (Fitch Solutions)، القيمة الأعلى أفضل أداء



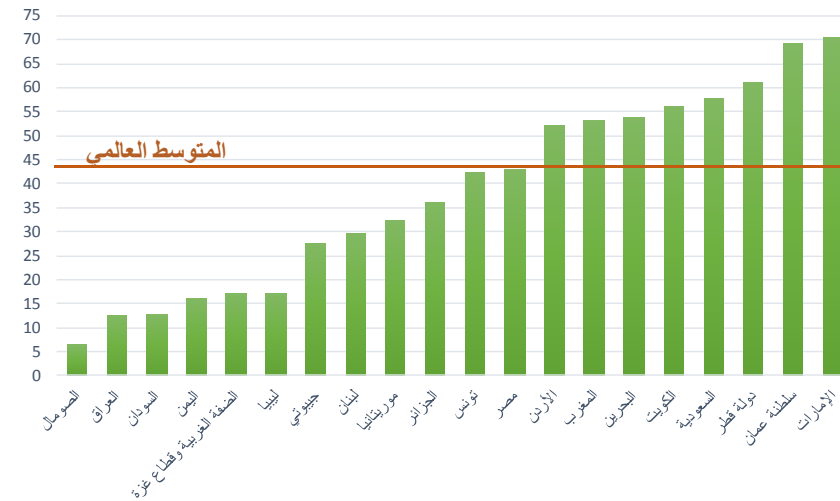
نصف الدول العربية حققت أداء أقل من المتوسط العالمي في مؤشر مخاطر التجارة والاستثمار
مؤشر مخاطر الدولة (Fitch Solutions)، القيمة الأعلى أفضل أداء



سجلت أكثر من نصف الدول العربية أداء أقل من المتوسط العالمي في مؤشر مخاطر سوق العمل
مؤشر مخاطر الدولة (Fitch Solutions)، القيمة الأعلى أفضل أداء



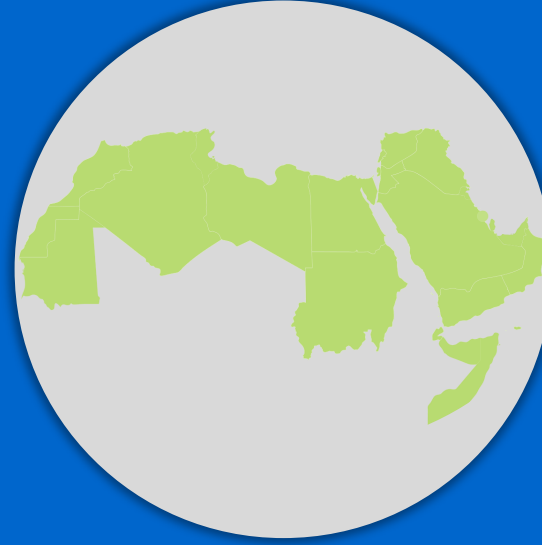
سجلت معظم الدول العربية أداء أقل من المتوسط العالمي في مؤشر مخاطر الجريمة والأمن
مؤشر مخاطر الدولة (Fitch Solutions)، القيمة الأعلى أفضل أداء



تأثير تفشي جائحة كوفيد 19

أدى تفشي الفيروس التاجي، المسمى كوفيد 19، إلى معاناة بشرية في جميع أنحاء العالم، حيث مثلت أولا وقبل كل شيء مأساة إنسانية أثرت على الملايين من البشر على مستوى العالم. وبالتالي، يجب أن يكون الحد من التكلفة الإنسانية لهذا الوباء ومواجهة التحديات التي يطرحها كوفيد 19 على رأس أولويات الجميع. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن كوفيد 19 تسبب بالتأكيد في معاناة اقتصادية في جميع أنحاء العالم. ويهدف هذا الجزء من التقرير إلى تزويد القراء بنظرة أولية عن التأثير المحتمل لهذه الجائحة على الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي والآثار المترتبة على قطاعات محددة.

رصد اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم والدول العربية



انتشار كوفيد 19 والأثار الاقتصادية العالمية

أدى فيروس كورونا المُعدي، المسمى SARS-CoV-2 والمعروف سابقاً باسم nCoV 2019، والذي ظهر في نهاية عام 2019، إلى حالة طوارئ طبية في جميع أنحاء العالم، حيث صنفت منظمة الصحة العالمية رسميًا في 26 مارس 2020 فيروس كورونا الجديد جائحة (تنتشر على نطاق جغرافي واسع).

انتشر الفيروس الآن في 188 دولة ومنطقة مع أكثر من 8350000 حالة مؤكدة وحوالي 449000 حالة وفاة (18 يونيو)، حيث تفوق في انتشاره على الجوائح المعدية الرئيسية الأخرى في الماضي.

لقد أثرت المخاوف المحيطة بتأثير كوفيد 19 بشكل كبير بالفعل على أهم الاقتصادات في العالم، حيث خسرت الأسواق الرئيسية في جميع أنحاء العالم من 20-50% من قيمتها حتى الآن.

قام العديد من الاقتصاديين والمؤسسات بخفض توقعاتهم، لنمو الناتج المحلي العالمي إلى 2.6% لعام 2020، ويتنبأ العديد من الخبراء باحتمالات بروز مظاهر الركود.

تشعر الشركات العالمية بالقلق أيضًا من المخاطر المتزايدة لكوفيد 19، حيث تشير آلاف الشركات الرائدة في العالم في آخر افاداتها صراحة إلى تأثيرها على أعمالهم.

تطور سيناريوهات التأثير للجائحة يوما بعد يوم استجابة للانتشار السريع للفيروس. ويتوقع الائتلاف أن يتراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بنسب تتراوح ما بين 30% و40% حتى عام 2021.

تتوقع أكبر 5000 شركة متعددة الجنسيات، والتي تمثل حصة كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم، هبوطاً في أرباحها لعام 2020 بنسبة 30% في المتوسط، بل وصلت قمة الهبوط عند 200% في الصناعات الأكثر تضرراً، مع ترجيحات بمزيد من التدهور.

تؤثر الجائحة إلى جانب تدابير التخفيف الضرورية وحالات الإغلاق على جميع مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر. فقد تم تعليق النفقات الرأسمالية والاستثمارات والتوسعات الجديدة بسبب الإغلاق الفعلي للمواقع وتباطؤ الإنتاج. كما تنجّه الإعلانات الخاصة بعمليات الاندماج والاستحواذ الجديدة (M & As) للانخفاض بنسبة 70% على الصعيد العالمي في الربع الأول.



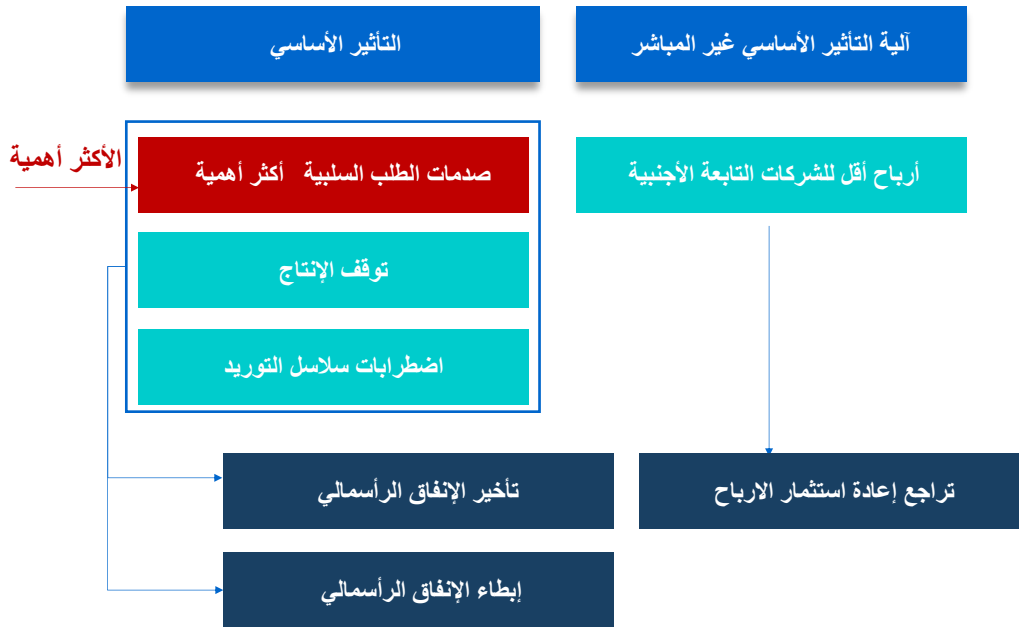
المصدر: مركز علوم وهندسة النظم (CSSE) في جامعة جونز هوبكنز (JHU)، آخر تحديث في 2020/06/18 الساعة 9:58:14 صباحًا
<https://www.arcgis.com/apps/opsdashboard/index.html#/bda7594740fd40299423467b48e9ecf6>

مراجعات (تغيرات) الأرباح والنفقات الرأسمالية لأكثر 5000 شركة متعددة الجنسيات

القطاع/ الصناعة	عدد الشركات التي راجعت	متوسط التغير في الأرباح حتى 23 مارس	4 مارس	حصة الاتفاق الرأسمالي لعام 2019 %
المواد الأساسية	483	-20	(-13)	8
القطاعات الاستهلاكية (المعتمدة على دورة الأعمال)	810	-24	(-16)	16
النقل الجوي	56	-116	(-42)	2
الفنادق والمطاعم والتأجير	125	-41	(-21)	2
القطاعات الاستهلاكية (غير المعتمدة على دورة الأعمال)	447	-8	(-4)	6
الطاقة	289	-208	(-13)	20
الرعاية الصحية	216	-2	0	3
التصنيع	910	-20	(-9)	14
السيارات ومكوناتها	169	-47	(-44)	9
التكنولوجيا	412	-7	(-3)	11
خدمات الاتصالات	125	-4	-1	11
الخدمات	220	-9	(-5)	10
	3912	-30	(-9)	100

المصدر: نشرة اتجاهات الاستثمار، إصدار خاص، الائتلاف، مارس 2020.

كيف سيؤثر كوفيد-19 على الاستثمار الأجنبي المباشر؟



يحدثه كوفيد 19 على الاستثمار الأجنبي المباشر عبر آلية التأثير الأساسي غير المباشر وصدمات الطلب السلبية وتوقف الإنتاج واضطرابات سلسلة التوريد وتأخير وإبطاء الإنفاق الرأسمالي، وتراجع أرباح الشركات التابعة، وانخفاض إعادة استثمار الأرباح.

■ وقد أوضح تقرير عن الأثر الذي يمكن أن تحدثه كوفيد 19 على اتجاهات الاستثمار. انه من بين أفضل 100 شركة، أدلت 69 ببياناتها بشأن تأثير كوفيد 19 على أعمالها. ومن بين تلك الشركات، أصدرت 41 شركة تنبيهات بشأن الأرباح أو إشارات لزيادة المخاطر، مع توقع 10 شركات لتراجع مبيعاتها، وتوقع 12 شركة لتأثيرات سلبية على تعطل الإنتاج أو سلسلة التوريد، وتوقع 19 شركة لكليهما (تراجع المبيعات وتعطل الإنتاج أو التوريد).

■ يبدو أن شركات السيارات العالمية في قائمة أفضل 100 شركة هي الأكثر تأثراً، ومن بين 12 إشارة وتأثيراً سلبياً تم رصدها يرجع ثمانية منهم لتعطل الإنتاج أو سلسلة التوريد. وفي السياق نفسه تأثرت تسع من أصل 13 شركة متعددة الجنسيات في قطاع المكونات الإلكترونية والمعدات. كما أصدرت معظم شركات الصناعات الاستخراجية، والمواد الأساسية، والكيماويات، وشركات السلع الاستهلاكية في قائمة أكبر 100 شركة، تحذيرات بشأن صدمات الطلب السلبية.

■ بالنظر إلى عينة أوسع من أفضل 5000 شركة مدرجة على مستوى العالم، نحو 80% تقريباً من الشركات المتعددة الجنسيات توقعت انخفاض أرباحها للسنة المالية 2020 (وذلك خلال الفترة ما بين 1 فبراير و23 مارس) بمتوسط 30%. ويؤثر هذا التراجع على 52% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك على افتراض أن التراجعات منتشرة بشكل موحد عبر عمليات الشركات متعددة الجنسيات. ولكن، من المرجح أن تتركز تراجعات الأرباح في الشركات التابعة في المناطق المتضررة، مما يزيد من التأثير على الأرباح المعاد استثمارها.

انتشار كوفيد 19 والأثار الاقتصادية العالمية

■ من المتوقع أن يؤدي انتشار كوفيد 19 إلى إبطاء النفقات الرأسمالية للشركات متعددة الجنسيات والشركات الأجنبية التابعة لها. حيث سيؤدي إغلاق مواقع الإنتاج أو عملها بطاقة أقل إلى توقف مؤقت للاستثمار الجديد في الأصول المادية وتأخير التوسعات.

■ ستتأثر مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الجارية. ولكن، نظراً لأن المشاريع الاستثمارية الجديدة تتسم بفترة طويلة ودورة حياة يمكن أن تمتد لعقود، سيعتمد التأثير على شدة تأثير الركود الناجم عن الجائحة، حيث يمكن وقف المشاريع أو تعليقها إلى أجل غير مسمى.

■ قد تتأخر إعلانات المشاريع الجديدة. وبالمثل، يمكن أن تشهد عمليات الاندماج والاستحواذ تباطؤاً ورغم أن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة، وعمليات الاندماج والاستحواذ تعتبر التزامات طويلة الأجل مع الأسواق الخارجية. إلا أن بيانات شهر فبراير 2020 أظهرت انخفاضاً كبيراً في معدل إكمال عمليات الاستحواذ عبر الحدود، إلى أقل من 10 مليارات دولار مقارنة بالقيم الشهرية الاعتيادية التي تتراوح بين 40 و50 مليار دولار، وبلغ متوسط معاملات الاندماج والشراء عبر الحدود المعلنة في جميع أنحاء العالم 1200 صفقة شهرياً في عام 2019، بمتوسط يزيد عن 1000 لجميع الأشهر. إلا أنها انخفضت إلى 874 في فبراير 2020 وإلى 385 في مارس (20 مارس). في اتجاه للانخفاض بنسبة 50% في مارس، وانخفاض بنسبة 70% في الشهر أبريل مقارنة بمستوى العام الماضي.

■ يمكن أن يتباطأ الاستثمار الباحث عن السوق ومشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية في جميع أنحاء العالم نتيجة لصدمات الطلب السلبية. وفي الوقت الحالي، تعد صدمة الطلب أكثر خطورة في الصين، وعلى سبيل المثال، أبلغت تويوتا عن انخفاض بنسبة 70% لمبيعاتها في الصين خلال شهر فبراير. لكن التأثير اتضح أيضاً في الأسواق الرئيسية خارج الصين، خاصة في القطاعات التي تلبي رغبات المستهلكين مثل السفر والسياحة، وتجارة التجزئة والجملة، والقطاعات الاستهلاكية الأخرى.

■ سوف يتركز التأثير السلبي على الاستثمار الباحث عن الكفاءة في مرافق الإنتاج المدمجة بشكل وثيق في سلاسل القيمة العالمية (GVCs) في المقام الأول في الصين وشرق وجنوب شرق آسيا في المراحل الأولى. مع إمكانية انتشار التأثير بسرعة بعد ذلك خارج تلك المنطقة من خلال روابط سلاسل القيمة العالمية.

■ تشير الشركات متعددة الجنسيات في قائمة الونكتاد لأفضل 100 شركة (أكبر الشركات متعددة الجنسيات في العالم على أساس أصولها الأجنبية ومبيعاتها الأجنبية وموظفيها الأجانب التي يتم نشرها سنوياً في تقرير الاستثمار العالمي) إلى التأثير الذي يمكن أن

انتشار كوفيد 19 والآثار الاقتصادية العالمية

كيف سيؤثر كوفيد 19 على التوزيع الجغرافي للاستثمار الاجنبي؟

خطورة الجائحة ومدتها عبر مناطق مختلفة

نطاق التدابير الواردة التي اتخذتها الحكومات

طبيعة ومدى حزم المساعدات لدعم الاقتصادات

الضغوط السلبية على
الاستثمار الأجنبي المباشر
-30% إلى -40%

انخفاض في الاستثمار الأجنبي المباشر والاتفاق الرأسمالي لأعلى 5000 شركة
متعددة الجنسية بعد الركود العالمي الأخير.

انخفاض محتمل بنسبة 50-70% في عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود كجزء من
الاستثمار الأجنبي المباشر لفترة من العام الحالي.

الانخفاض الفوري المتوقع في الاتفاق الرأسمالي، بناءً على البيانات الأولية التي أبلغت
عنها الصين.

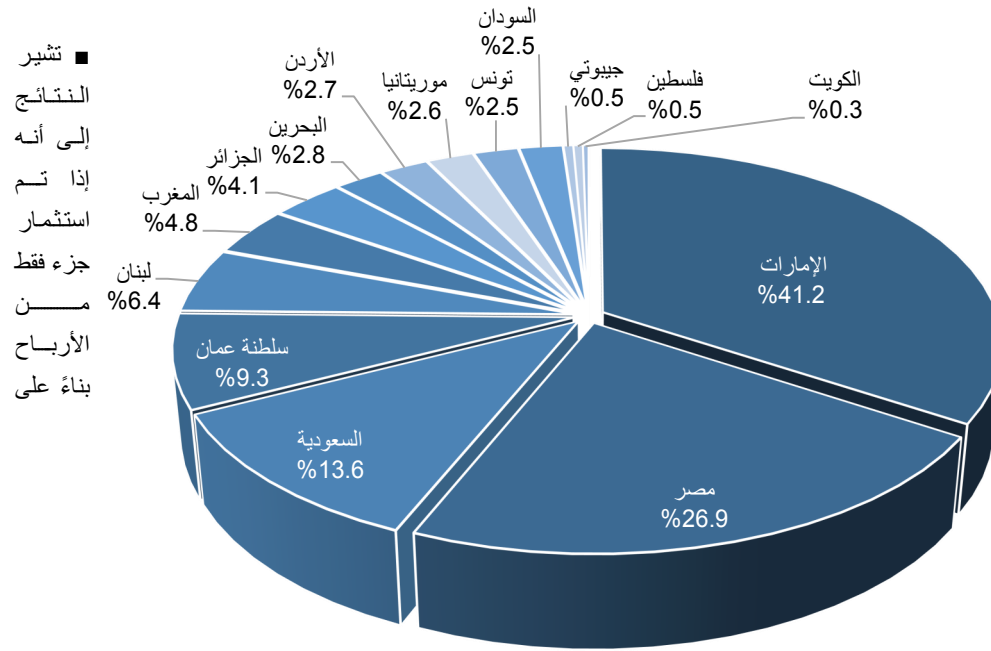
التأثير الآلي لانخفاض أرباح الشركات متعددة الجنسية على بند الأرباح المعاد
استثمارها في الاستثمار الأجنبي المباشر

مراجعات الأرباح لأعلى 5000 شركة متعددة الجنسيات والأهمية النسبية للأرباح المعاد استثمارها في الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة

المنطقة	عدد الشركات التي لديها مراجعة أرباح	مراجعة متوسط الأرباح في 23 مارس 2020 (%)	حصة الأرباح المعاد استثمارها في الاستثمار الأجنبي المباشر في 2018 (%)
البلدان المتقدمة	2663	-35	61
البلدان النامية	1249	-20	40
أفريقيا	54	-11	27
آسيا	1031	-21	41
أمريكا اللاتينية والكاريبي	124	-14	43
الاقتصادات الانتقالية	40	-18	93
المجموع	3912	-30	52

الأثر على التدفقات الرأسمالية الواردة إلى المنطقة العربية

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للبلاد العربية حسب الحصص لعام 2018



الاتجاهات السابقة، فمن المتوقع أن تنخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بنسبة تتراوح بين 21% و 29% في عام 2020 مقارنة بالتوقعات. بالإضافة إلى ذلك، سنترأخ الخسائر بشأن توفير فرص العمل بين 13% و 16% مقارنة بالحالة التي لا يوجد فيها جائحة.

في حالة استثمار جميع الأرباح، تكون الآثار أكثر وضوحاً وستواجه المنطقة العربية مشكلة خطيرة من حيث تمويل الاستثمار، وتوفير فرص العمل، وحتى تحقيق رصيد المدفوعات الخارجية. في الواقع، في ظل هذه الفرضية، ستخضع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 33% على الأقل ولكنها قد تصل إلى 51%.

أكثر الدول تضرراً هي العراق تليها مصر والسعودية وموريتانيا وتونس. ومن المتوقع أن تكون الكويت ولبنان أقل تأثراً.

الرأسمالية لأهم 5000 شركة متعددة الجنسيات حسب المنطقة والقطاع.

تم اعتماد افتراضين بديلين في حساب حصة الأرباح المستثمرة. الأول يفترض أنه يتم استثمار حصة من الأرباح فقط بينما يفترض الثاني أن كل الأرباح مستثمرة. وفي كلتا الحالتين، يفترض أيضاً أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية ستتأثر آلياً بانخفاض مستوى الأرباح. بمعنى آخر، سيتم تمويل جميع استثمارات رأس المال الأجنبي الجديدة حصرياً من الأرباح.

علاوة على ذلك، تم اعتماد فترتين بديلتين كميّار للحساب: 2003-2019 و 2015-2019. وأخيراً، تم تقدير مستوى مراجعات الأرباح لأعلى 5000 شركة متعددة الجنسيات بموجب نهجين تجميعيين بديلين (تجميع خطي وتجميع هندسي) من مراجعات متوسطات الأرباح القطاعية والإقليمية.

تشير بيانات الأونكتاد إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية بلغت حوالي 34.7 مليار دولار في عام 2019. وتبرز تلك البيانات أن أكبر خمس دول عربية مستقبلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة حظيت بغالبية التدفقات الواردة إلى المنطقة لعام 2019 بحصة بلغت 99%، مقارنة مع حصة بلغت 90% في عام 2018.

إلى حدود كتابة هذا التقرير وحسب المعلومات المتوفرة، لم يتم تقديم تقديرات خاصة بالمنطقة العربية بشأن الآثار المحتملة لفيروس كوفيد-19 على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين وفي الوقت نفسه يتم نشر عدد كبير من التقييمات الخاصة بالاقتصاد الكلي تصف بدقة التأثيرات على الأداء الاقتصادي والاجتماعي على مستوى العالم وعلى مستوى الدول.

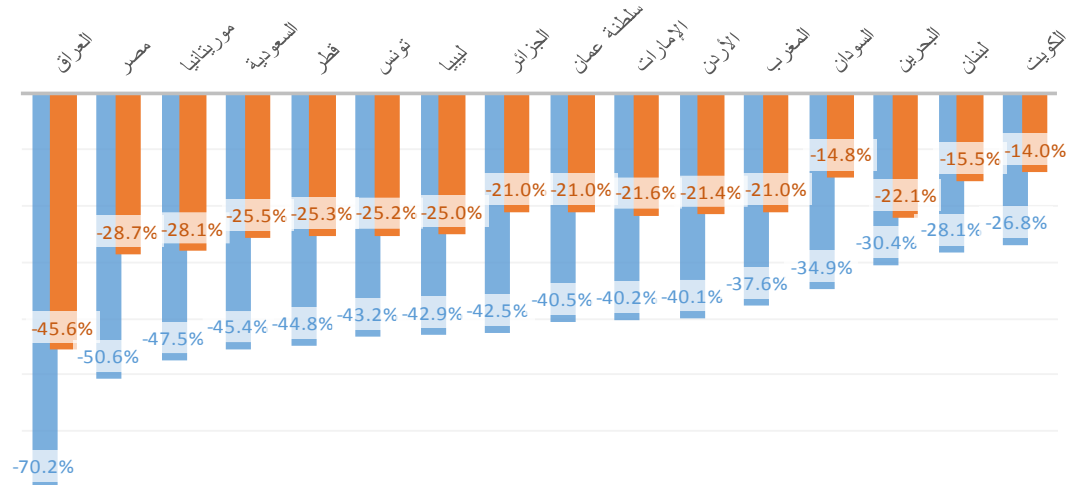
على الرغم من أهمية هذه التقييمات الاقتصادية، فإنها تغفل الدور الهام للاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره أحد المحركات الثلاثة للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى الطلب المحلي والصادرات. والواقع أن الآثار المحتملة للاقتصاد الكلي للآزمة على النحو المبين في الدراسات الحالية ستزداد سوءاً إذا ما تسببت في تجفيف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بل وعكس اتجاهها.

يعد إجراء تقييمات أكثر معقولية تستند إلى المعرفة الحديثة والمفصلة لقنوات التأثير حسب الدولة خطوة مهمة في فهم الآثار وتصميم آليات التخفيف أو التحفيز. ويعتبر تقييم التوقعات المتعلقة بتأثيرات الجائحة على التصدير والاستهلاك والاستثمار (بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر) شرطاً أساسياً لتقييم الآثار الكلية على الناتج المحلي الإجمالي.

الوضع أكثر صعوبة في المنطقة العربية، حيث تعتمد العديد من البلدان بشكل كبير على سوق النفط العالمي، وهو القطاع الأكثر تأثراً بالوباء والمناخ الاقتصادي الذي أعقبه.

لملء فجوة التقييم تلك، أجرينا تقييماً أصلياً للمنطقة العربية استناداً إلى أحدث المعلومات المتاحة حول مراجعات الأرباح والنفقات

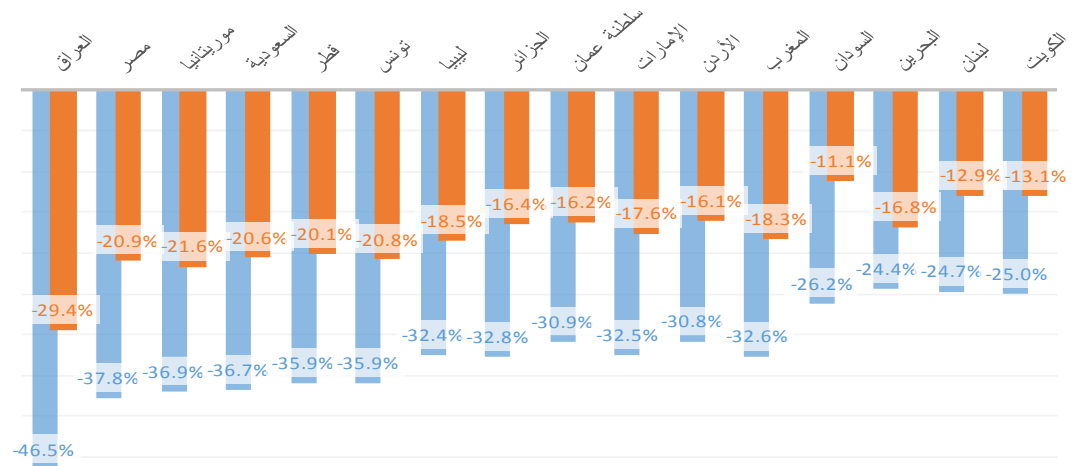
تأثير كوفيد-19 على الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد في الدول العربية (الجمع الخطي الموزون)



التأثير في حال كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة = حصة من الأرباح المعاد استثمارها من قبل الشركات متعددة الجنسية

التأثير في حال كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة = الأرباح المعاد استثمارها من قبل الشركات متعددة الجنسية

تأثير كوفيد-19 على الاستثمار الأجنبي المباشر الجديد في البلدان العربية (التجميع الهندسي)



التأثير في حال كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة = حصة من الأرباح المعاد استثمارها من قبل الشركات متعددة الجنسية

التأثير في حال كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة = الأرباح المعاد استثمارها من قبل الشركات متعددة الجنسية

■ سيكون تأثير الوباء على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة هائلاً. وستراوح الخسائر الإجمالية المقدرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة العربية بين 7.1 و 17.2 مليار دولار.

■ بغض النظر عن القطاعات التي ستعاني بصورة أكبر، فإن انخفاض الاستثمار بهذا الحجم سيكون مكلفاً اقتصادياً واجتماعياً للعديد من الاقتصادات العربية، وذلك عبر التداعيات المباشرة وغير المباشرة.

■ التوزيع القطاعي للخسائر في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون غير متكافئ من حيث الحجم. ومن المرجح أن يتأثر قطاعا الصناعة والتعدين بشدة، ثم قطاعا البناء والتعليم. مما سيكون له تداعيات خطيرة، بحسب دور كل قطاع ونمط الاستثمار في توفير فرص العمل.

■ استناداً إلى هذه التقديرات الجديدة على مستوى الدولة والقطاع، سيتم إجراء تقييمات على مستوى الاقتصاد لتأثير انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة في المرحلة الثانية، وهو ما يمثل تحسناً كبيراً مقارنة بالتقييمات السابقة للأثار الاقتصادية لـ كوفيد 19.

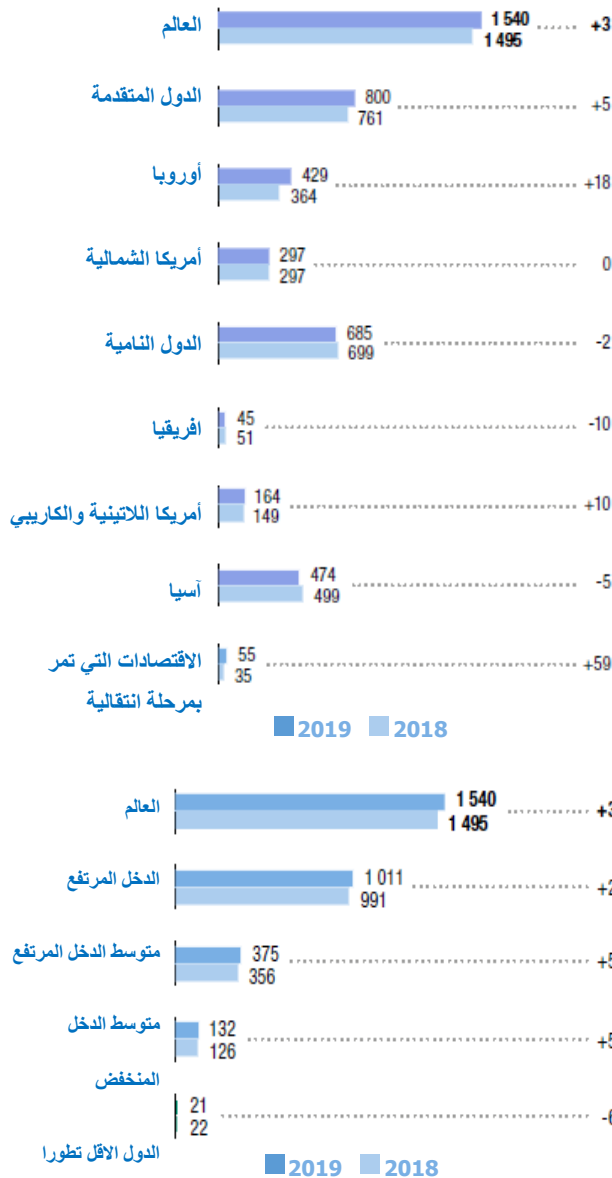
■ تؤكد النتائج المستخلصة في هذا التقرير على أهمية دمج سياسات الاستثمار بشكل عام وسياسات المستثمرين الأجانب بشكل خاص في جميع برامج التحفيز الجارية حالياً والتي تهدف إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي.

■ الانخفاض المتوقع في الاستثمار الأجنبي المباشر ستكون له آثار على الاقتصاد ككل، مما سيؤدي إلى تقييد التمويل والخبرة في مجال الأعمال والولوج إلى الأسواق وعوامل أخرى لازمة لتحقيق النمو والتنمية في المنطقة العربية.

■ الرقابة المؤقتة على خروج رؤوس الأموال كذلك التي استخدمت بنجاح في ماليزيا خلال أزماتها المالية 1997-1998 يمكن أن تكون وسيلة مهمة للحد من التدفقات الاستثمارية الضارة والخطيرة إلى الخارج مع ضمان عائدات طويلة الأجل للمستثمرين.

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم لعام 2019

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب المنطقة، 2018 و2019



إلى تراجع التدفقات الواردة إلى الاقتصادات المصدرة للسلع (مثل نيجيريا والسودان)، في حين حققت الدول ارتفاعا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2019، أبرزها مصر - أكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا - التي حققت زيادة بنسبة 11% (9 مليارات دولار).

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول الآسيوية النامية بنسبة 5% خلال عام 2019 لتبلغ 474 مليار دولار. وعلى الرغم من هذا التراجع، لازلت هذه المنطقة أكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث استحوذت على أكثر من 30% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية، ويفسر هذا التراجع أساسا بانخفاض التدفقات الواردة إلى هونغ كونغ (الصين) بنسبة 34%. ويجدر التذكير بأكبر خمس دول مستقبلة لهذه التدفقات وهي كل من الصين وهونغ كونغ (الصين) وسنغافورة والهند وإندونيسيا، وبالتوازي وصلت التدفقات المعن عنها إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق، ولا تزال الصين ثاني أكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بعد الولايات المتحدة.

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (باستثناء المراكز المالية) بنسبة 10% خلال عام 2019 لتبلغ 164 مليار دولار، وقد زادت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى حد كبير في قطاع السلع الأساسية الواردة إلى البرازيل وشيلي وكولومبيا وبيرو، مع تحقيق زيادة أيضا في حجم الاستثمار في قطاع الخدمات والخدمات العامة. كما أصبحت منطقة أمريكا اللاتينية البحر الكاريبي خلال عام 2019 منطقة جذب قوي للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الطاقات المتجددة.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية زيادة بنسبة 59%، لتبلغ 55 مليار دولار، مدفوعة بانتعاش الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى روسيا، وبزيادة الاستثمارات الواردة إلى أوكرانيا بعد عامين من التراجع، وتحسن الاستثمارات الواردة إلى أوزبكستان المتحررة حديثا.

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بشكل طفيف خلال عام 2019، وذلك بعد التراجع الكبير المسجل خلال عامي 2017 و2018. وشهدت هذه التدفقات زيادة بنسبة 3% لتبلغ 1.54 تريليون دولار، إلا أنها لا تزال أقل من المتوسط المسجل خلال السنوات العشر الماضية، وأقل بحوالي 25% مما تم تسجيله خلال سنة الذروة عام 2015. ويُفسر هذا الارتفاع في الاستثمار الأجنبي المباشر أساسا بارتفاع التدفقات الواردة إلى الاقتصادات المتقدمة، إضافة إلى تراجع التأثيرات الناتجة عن الإصلاحات الضريبية في الولايات المتحدة لعام 2017. كما شهدت التدفقات الواردة إلى الاقتصادات الصاعدة ارتفاعا، في المقابل تراجعت بشكل طفيف التدفقات الواردة إلى الاقتصادات النامية. أما أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر فقد ارتفعت بنسبة 11% لتبلغ 36 تريليون دولار وذلك كمحصلة لارتفاع التقييمات في أسواق رأس المال العالمية وزيادة أرباح الشركات متعددة الجنسيات خلال عام 2019.

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات المتقدمة بنسبة 5% لتصل إلى 800 مليار دولار مقارنة بما تم مراجعته خلال عام 2018 (761 مليار دولار)، وذلك على الرغم من ضعف أداء الاقتصاد الكلي وزيادة عدم اليقين بالنسبة للمستثمرين، والتي شملت بالخصوص حدة التوترات التجارية وانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (Brexit).

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات النامية بشكل طفيف، بنسبة 2%، لتبلغ 685 مليار دولار، وقد حافظت هذه التدفقات على استقرار نسبي منذ عام 2010، حيث عرفت تذبذبا في نطاق أضيق بكثير من تلك الواردة إلى البلدان المتقدمة، بمتوسط قدره 674 مليار دولار خلال نفس الفترة.

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى أفريقيا في عام 2019 تراجعا بنسبة 10% لتبلغ 45 مليار دولار وذلك نتيجة النمو الاقتصادي المعتدل وتراجع الطلب على السلع، وهو ما ساهم في تراجع التدفقات الواردة إلى البلدان التي تتميز بتنوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مثل جنوب إفريقيا والمغرب وإثيوبيا)، بالإضافة

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2019 في الدول العربية

وفي المقابل انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المغرب بمعدل يزيد عن 55% لتصل إلى 1.6 مليار دولار. كما تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى السودان بأكثر من 27% لتبلغ 825 مليون دولار خلال نفس السنة مع تركزه في قطاعي التنقيب عن النفط والغاز، والزراعة، وفي تونس انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 18.5% لتبلغ 845 مليون دولار وذلك نتيجة تباطؤ النمو الاقتصادي (1% في عام 2019)، مع تركزها في القطاع الصناعي (450 مليون دولار)، ثم قطاع الطاقة (300 مليون دولار)، وأخيراً قطاع الخدمات (95 مليون دولار) الذي شهد انخفاضاً حاداً.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2018 و2019 (بالمليون دولار)

الدول	2018	2019
الإمارات	10385.3	13787.5
مصر	8141.3	9010.0
السعودية	4247.0	4562.0
سلطنة عمان	4190.5	3124.6
لبنان	2653.9	2128.3
المغرب	3558.9	1599.1
الجزائر	1466.1	1381.9
البحرين	1654.3	941.8
الأردن	954.9	915.8
موريتانيا	772.9	885.3
تونس	1035.9	844.8
السودان	1135.8	825.4
الصومال	408.0	447.0
جيبوتي	170.0	181.9
فلسطين	251.6	175.7
الكويت	204.0	104.4
جزر القمر	6.9	7.9
اليمن	-282.1	-371.0
قطر	-2186.3	-2812.6
العراق	-4885.1	-3075.6

في البلاد وتعزيز التنوع الاقتصادي. ويعود النمو في التدفقات بالأساس إلى عدد قليل من صفقات الاندماج والاستحواذ الكبيرة غير النفطية في عام 2019. وعلى سبيل المثال، استحوذت شركة ترونوكس الأمريكية على حصة في شركة ثاني أكسيد التيتانيوم الوطنية بقيمة تزيد عن ملياري دولار، واستثمرت شركة رام القابضة الإماراتية ما قيمته 600 مليون دولار لزيادة ملكيتها في البنك السعودي الفرنسي، كما حصلت شركة تيناريس من لوكسمبورغ على حصة في الشركة السعودية لأنابيب الصلب مقابل 144 مليون دولار. كما بدأت شركة Pan-Asia Pet Resin الصينية وهي مورد للزجاجات البلاستيكية، تنفيذ مشروع كبير جديد بقيمة نحو مليار دولار في مدينة جازان.

تراجعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية في منطقة شمال أفريقيا بنسبة 11% لتصل إلى 13.7 مليار دولار، وذلك نتيجة انخفاض التدفقات في جميع البلدان باستثناء مصر التي حافظت على موقعها كأكبر مستقبل للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا خلال عام 2019، حيث حققت زيادة في التدفقات الواردة إليها بنسبة 10.7% لتبلغ 9 مليار دولار. ويرجع ذلك إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة والتي أدت إلى تحسين استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز ثقة المستثمرين في الاقتصاد. وعلى الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يزال مدفوعاً بصناعة النفط والغاز، إلا أن القطاعات غير النفطية، لا سيما الاتصالات والسلع الاستهلاكية والعقارات باتت تجذب المستثمرين الأجانب، وفي هذا الصدد قامت شركة كونسورتيوم الإسرائيلية بأحد أكبر الاستثمارات، حيث استحوذت على حصة 39% من شركة شرق البحر المتوسط للغاز (وهي مزود لخدمات أنابيب النفط والغاز) وبلغت قيمة الاستحواذ ما يزيد عن 500 مليون دولار.

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 2.3% لتبلغ 34.7 مليار دولار في 2019.

بلغت حصة الاستثمارات الواردة إلى الدول العربية 2.3% من مجموع التدفقات العالمية البالغة 1540 مليار دولار، كما تمثل 5.1% من مجمل التدفقات الواردة إلى الدول النامية والبالغة 685 مليار دولار. وعلى مدى العقد الماضي، شهدت حصة الدول العربية من إجمالي التدفقات العالمية استقراراً عند 3% خلال الفترة ما بين عامي 2008 و2012 قبل أن تنخفض لتبلغ 1.3% خلال عام 2013 و1.7% في عامي 2015 و2016، في حين بلغت 1.8% في 2017 قبل أن ترتفع بشكل طفيف خلال عام 2018 لتبلغ 2.3%.

الإمارات العربية المتحدة هي أكبر مستقبل للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية، بما يقارب 14 مليار دولار، وهو ما يمثل زيادة بحوالي الثلث عن العام السابق، ويعود ذلك أساساً إلى عقد صفقات استثمارية كبرى في قطاع النفط والغاز خاصة في إمارة أبو ظبي. فعلى سبيل المثال، استحوذ تحالف الشركتين الأمريكيتين بلاك روك و KKR للبنية التحتية على حصة ملكية بنسبة 40% من مجموع أصول خط الأنابيب في شركة بترول أبو ظبي الوطنية بقيمة 4 مليارات دولار. كما استحوذت شركة إيني الإيطالية Eni SpA على 20% من شركة أبو ظبي لتكرير النفط بقيمة تجاوزت 3 مليارات دولار. وخلال السنوات القليلة الماضية قامت أبو ظبي بتدعيم التدفقات الواردة إلى الإمارات وذلك من خلال الإجراءات المبسطة وقدرتها على تسهيل المعاملات الضخمة. وفي عام 2019، عززت الإمارة التزامها بالاستثمار الأجنبي من خلال إطلاق مكتب أبو ظبي للاستثمار في إطار برنامج "غداً 21"، وهي مبادرة واسعة النطاق لتعزيز بيئة النظام التجاري، بما في ذلك تهيئة بيئة جذابة ومتنوعة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ارتفعت التدفقات الواردة إلى المملكة العربية السعودية للعام الثاني على التوالي بنسبة 7% لتبلغ 4.6 مليارات دولار، في إطار سياسة الاستثمار الجديدة وبرنامج الإصلاح الاقتصادي الأوسع في إطار مبادرة رؤية السعودية 2030 والتي تهدف إلى تحسين بيئة الاستثمار

أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية : 2000 و 2010-2019

(بالمليون دولار)

الدولة / المنطقة	2000	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	3,379	19,540	22,121	23,620	25,317	26,824	26,239	27,876	29,108	30,574	31,956
البحرين	5,906	15,154	22,332	23,875	27,604	25,747	25,812	26,055	27,481	29,136	30,077
جزر القمر	21	60	83	93	97	102	107	110	114	121	129
جيبوتي	40	332	408	514	800	953	1,078	1,238	1,403	1,573	1,755
مصر	19,955	73,095	72,612	78,643	82,893	87,485	94,307	102,324	109,677	117,728	126,639
العراق	-48	7,965	9,848	13,248	10,913	736	0	0	0	0	-
الأردن	3,135	21,899	23,385	24,933	26,946	29,059	30,629	32,163	34,250	35,114	36,203
الكويت	608	11,884	15,176	18,144	16,097	15,733	14,621	14,968	15,207	14,601	14,904
لبنان	14,233	44,285	47,422	50,533	53,194	56,057	58,216	60,785	63,307	65,961	68,089
ليبيا	471	16,334	16,334	17,759	18,461	18,462	18,462	18,462	18,462	18,462	18,462
موريتانيا	146	2,372	2,961	4,350	5,475	6,478	6,750	7,337	7,337	8,110	8,995
المغرب	8,842	45,082	44,516	45,246	51,816	51,192	49,671	54,784	63,205	64,135	66,523
سلطنة عمان	2,577	14,987	16,740	18,105	19,718	21,005	18,833	21,099	24,017	28,207	31,332
قطر	1,912	30,549	30,357	30,714	29,874	39,615	38,626	36,456	35,522	33,874	31,061
السعودية	17,577	176,378	186,758	199,032	207,897	215,909	224,050	231,502	227,566	231,603	236,166
الصومال	4	566	668	776	1,034	1,295	1,598	1,928	2,297	2,705	3,152
فلسطين	1,418	2,176	2,328	2,336	2,459	2,487	2,511	2,660	2,647	2,756	2,777
السودان	1,398	15,690	17,425	19,736	21,424	22,675	24,404	25,467	26,614	27,669	28,494
سورية	1,244	9,939	10,743	10,743	10,743	10,743	10,743	10,743	10,743	10,743	10,743
تونس	11,545	31,364	31,543	32,604	33,772	31,562	31,772	28,940	29,171	26,781	29,542
الإمارات	1,069	63,869	71,021	80,588	90,352	101,424	109,975	119,580	129,934	140,319	154,107
اليمن	843	4,858	4,339	3,808	3,675	3,441	3,426	2,865	2,595	2,313	1,942
العالم	7,377,272	19,922,422	20,645,322	22,980,801	24,955,527	26,191,314	26,577,573	28,496,362	33,218,362	32,943,943	36,470,162
الاقتصادات المتقدمة	5,779,574	13,137,112	13,525,960	14,893,007	16,367,089	17,227,264	17,436,602	18,654,038	22,095,210	21,511,507	24,285,679
الاقتصادات النامية	1,545,734	6,086,960	6,428,169	7,335,932	7,778,964	8,342,075	8,543,081	9,091,708	10,303,506	10,633,902	11,311,557
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	51,964	698,350	691,193	751,862	809,474	621,975	597,890	750,615	819,647	798,534	872,926

مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر والمخاطر السياسية

أوراق عمل "ضمان" هي بحوث قيد التطوير من قبل إدارة البحوث وتقييم مخاطر الدول ويتم نشرها لاستخلاص التعليقات وتشجيع النقاش. وبالطبع فإن الآراء المعبر عنها في أوراق عمل "ضمان" هي آراء المؤلف أو المؤلفين ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر "ضمان" أو مجلس إدارتها أو إدارتها التنفيذية.

هذا القسم من التقرير مخصص لعرض ورقة العمل المقدمة في فبراير 2019 بعنوان: كيف تؤثر المخاطر السياسية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات العربية؟ تحليل نموذج الجاذبية.

خلاصات أبحاث ضمان



تزايد المخاطر السياسية في المنطقة العربية: ما تأثيرها على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر؟



رياض بن جليلي
مدير إدارة البحوث
وتقييم مخاطر الدول
في "ضمان".

خضع المشهد السياسي في المنطقة العربية لتغيرات كبيرة خلال العقد الماضي استجابة للموجة الهائلة وغير المتوقعة من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية. وقد أثار هذا المشهد المتغير جنباً إلى جنب مع التوترات الجيوسياسية المستمرة في الشرق الأوسط حالة من عدم اليقين بشأن التوقعات الاقتصادية وأدى إلى زيادة تعرض الشركات الأجنبية التي تتعامل مع الدول العربية أو تعمل فيها للمخاطر السياسية. وعلى نفس المنوال، ازداد الطلب على التأمين ضد المخاطر السياسية بشكل خاص لتأمين المخاطر في الدول

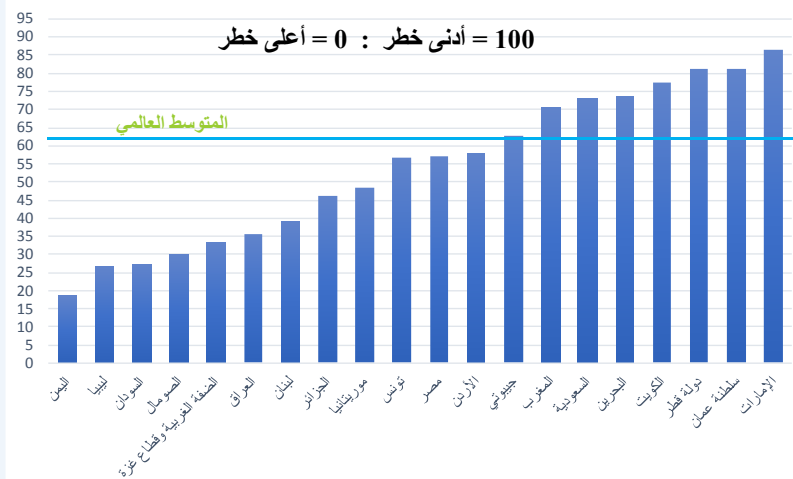
الخارجة من الصراع وتلك التي تمر بتحول اقتصادي وسياسي. كما زادت قدرة السوق على تغطية التأمين ضد المخاطر السياسية بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة. حيث تجاوزت القدرة المتاحة 3 مليارات دولار في عام 2018، أي أكثر من ضعف مثيلتها والتي كانت تبلغ 1.2 مليار دولار في العقد الماضي.

ولم يقتصر تأثير الانقسام الإقليمي والصراع على زيادة التعرض للمخاطر السياسية فحسب، بل امتص أيضاً الموارد اللازمة لتحديد مسار الإصلاح الاقتصادي المستدام ومسار النمو، مع استمرار التوقعات الاقتصادية للمنطقة في مسار أسعار النفط والغاز العالمية.

وبشكل أكثر تحديداً، تأثرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة العربية سلباً بالمخاطر السياسية منذ نهاية عام 2010. ولا تزال تصورات المستثمرين للمخاطر السياسية في المنطقة مرتفعة، خاصة في دول الربيع العربي. والتي تزداد فيها توقعات وقوع المخاطر وخصوصاً مخاطر الاضطرابات الأهلية والعنف السياسي، وأيضاً الاخلال بالعقود والقيود على التحويل. ومن هذا المنطلق، فإن

قضية المخاطر السياسية ذات أهمية خاصة في المنطقة العربية. حيث اتخذت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر اتجاهًا سلبيًا منذ عام 2008 مع وجود حواجز غير رسمية للاستثمار أعلى من غيرها من المناطق. كما أن جاذبية المنطقة للاستثمار (متوسط نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبي المباشر) لا تزال منخفضة أيضاً. وينعكس هذا في مؤشر فيتش للمخاطر السياسية قصير المدى للمنطقة العربية

أداء معظم الدول العربية أقل من المتوسط العالمي في مؤشر المخاطر السياسية
مؤشر المخاطر السياسية قصير الأجل (فيتش سليوشنز، القيمة الأعلى تمثل الأفضل اداءاً)



للتعرض لمزيد من نوبات الاضطرابات خلال السنوات المقبلة. والواقع أن خطر عدم الاستقرار المتجدد يختلف اختلافاً كبيراً عبر المنطقة اعتماداً على عدد كبير من العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

وفي دراسة أجريت مؤخراً، من خلال ادارة البحوث في "ضمان" تبين أن المخاطر السياسية المتصورة في الدولة العربية المضيفة تقل إلى حد كبير من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بصرف النظر عن طريقة التقدير المستخدمة. كما أوضحت الدراسة أن هناك تبايناً كبيراً في استجابات الشركات الأجنبية للاستثمار مع

المخاطر السياسية في الدول العربية. يعكس عدم التجانس هذا الاختلافات في مكون المخاطر السياسية والخصائص القطاعية. في هذا الصدد، فإن للمخاطر الثلاثة المصادرة / الإخلال بالعقد، وقيود التحويل، ومخاطر الحرب / والعنف السياسي تأثيراً سلبياً وذوا دلالة إحصائية على احتمال حدوث الاستثمار الثنائي. ومع ذلك، فإن مخاطر التحويل فقط تؤثر سلباً وبشكل كبير على حجم الاستثمارات الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، تكشف النتائج اختلافات صارخة من قطاع إلى قطاع فيما يتعلق بأهمية عناصر المخاطر السياسية

في الوطن الأم. وفي حين أن احتمالية مشاركة الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط ارتباطاً سلبياً قوياً بمكونين على الأقل من مكونات المخاطر السياسية الثلاثة، بغض النظر عن قطاع الاستثمار، فإن حجم مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الموارد والطاقة يتميز بكونه غير حساس لأي مكون من مكونات المخاطر السياسية.

والذي يظهر أن جميع البلدان (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب) تحتل مرتبة أقل من المتوسط العالمي (أي أعلى من حيث المخاطر)، مما يشير إلى مشهد سياسي صعب في جميع المجالات.

فلم تنصد العديد من الدول العربية للأسباب الكامنة وراء حدوث الربيع العربي، وعلى هذا النحو، فإنها لا تزال عرضة

خلاصات أبحاث ضمان



باعتبار المنطقة العربية مستقبلية لمشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر، تطرح ورقة العمل الأسئلة البحثية الهامة التالية: كيف يؤثر عدم الاستقرار السياسي والضعف المؤسسي في البلد المضيف على مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الجديدة؟ هل هناك أي خصائص قطاعية لهذا التأثير إن وجد؟ أي مكون من عناصر المخاطر السياسية يشكل أكبر تهديد للمستثمر الاجنبي في قطاع معين؟

تعتمد هذه الدراسة على جهود برجر وآخرين. (2016) مع التوسع من خلال الاعتماد على نموذج الجاذبية للتحقيق التجريبي للإجابات المحتملة على أسئلة البحث المذكورة أعلاه. ولهذا الغرض، تم تجميع بيانات سنوية حول مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية من 2003 إلى 2018 من قاعدة بيانات الكترونية طورتها fDi Intelligence، وهي وحدة متخصصة في Financial Times، تراقب الاستثمارات عبر الحدود في المشاريع الجديدة وتوسعت المشاريع القائمة التي تغطي جميع القطاعات والبلدان في جميع أنحاء العالم منذ عام 2003.

يمكن تلخيص النتائج الرئيسية لورقة العمل على النحو التالي:

1. تقلل المخاطر السياسية المتصورة في الدولة العربية المضيفة من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل كبير بغض النظر عن طريقة التقدير المستخدمة، وتماشيا مع النتائج التي حصل عليها ميون وسيكات (2012)، تقل حساسية الاستثمار الاجنبي المباشر تجاه المخاطر السياسية المحلية عندما يرتفع حجم الاستثمار الاجنبي في المنطقة العربية لقيم كبيرة. وهذا يشير إلى أن العلاقة بين مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديد والمخاطر السياسية في المنطقة العربية قد تكون غير مستقرة عبر السنوات.
2. أوضحت الدراسة أن هناك عدم تجانس في استجابات الشركات الأجنبية للمخاطر السياسية في الدول العربية. ويعكس هذا التباين الاختلافات في عنصر المخاطر السياسية والخصائص القطاعية.
3. المجالات الثلاثة للمخاطر وهي المصادرة / والاخلال بالعقد، وتغيير العملة / وتحويلها للخارج، ومخاطر الحرب / العنف السياسي لها تأثير سلبي وذات دلالة إحصائية على احتمالية الاستثمار الثنائي. ومع ذلك، فإن

مخاطر تغيير العملة / وتحويلها للخارج فقط تؤثر سلبًا وبشكل كبير على حجم الاستثمارات الأجنبية.

4. تكشف النتائج اختلافات صارخة من قطاع إلى قطاع فيما يتعلق بأهمية أنواع المخاطر السياسية في الوطن الأم في القرار المكون من خطوتين للشركات الأجنبية بشأن الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية. في حين أن احتمالية مشاركة الاستثمار الاجنبي المباشر ترتبط ارتباطًا سلبيًا قويًا بنوعين على الأقل من أنواع المخاطر السياسية الثلاثة، بغض النظر عن قطاع الاستثمار، فإن حجم مشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر في الموارد الطبيعية وقطاع الطاقة يتميز بكونه لا يتأثر بأي نوع من أنواع المخاطر السياسية.

ساهمت الورقة في الأدبيات الموجودة عن طريق اختبار العديد من الفرضيات التي تساعد في شرح النتائج المختلطة للدراسات السابقة فيما يتعلق باستجابات المستثمرين الأجانب للمخاطر السياسية في البلدان النامية. وتثبت بشكل خاص أن هناك تباينًا ملموسًا في استجابات استثمارات الشركات الأجنبية للمخاطر السياسية في الدول العربية. ويعكس عدم التجانس هذا الاختلافات في نوع المخاطر السياسية والخصائص القطاعية.

خلاصات أبحاث ضمان

نتائج الدراسة وتأثيرها على السياسات:

1. أولاً ، لأن أوجه عدم اليقين السياسي تختلف باختلاف القطاع ومكون المخاطر السياسية، فمن الضروري جمع ودراسة المشاريع غير المصنفة للاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة وبيانات المخاطر السياسية عند تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية.
2. ثانياً ، يجب على المؤسسات التي تقدم ضمانات للاستثمار أن تدرك التعرض المتباين وحساسية الشركات الأجنبية للشعاع السياسية والمؤسسية عند تقدير المخاطر.
3. ثالثاً ، تبدو المخاطر السياسية أكثر ضرراً لأنماط الاستثمارات التي تحتاج إليها المنطقة العربية أكثر من غيرها ، لا سيما في الصناعات التحويلية كثيفة العمالة والتكنولوجيا العالية القابلة للتداول وصناعات الخدمات القابلة للتداول. يمكن لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة في هذه الأنشطة أن تعزز التغيير الهيكلي وتساعد البلدان على إيجاد وظائف متوسطة إلى عالية المهارة ووظائف بأجور أعلى. الاستثمار الأجنبي المباشر في المواد غير القابلة للتداول حساس أيضاً لعدم اليقين السياسي والمؤسسي، لا سيما تلك المتعلقة بمخاطر تغيير العملة وتحويلها للخارج، ولكن هذا النوع من الاستثمار يعتمد إلى حد كبير على دوافع البحث عن السوق ويسهم بصعوبة في التغيير الهيكلي. وبالمثل، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الغنية بالموارد أن يعيق جهود البلدان للهروب من فخ الموارد أو المرض الهولندي.
4. وأخيراً وليس آخراً، يجب أن تترافق جهود الدول العربية لتنويع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي التصنيع والخدمات القابلة للتداول بجهود لتحسين الاستقرار السياسي والجودة المؤسسية. إن لتأمين المخاطر السياسية الذي يستهدف المستثمرين المحتملين في قطاع معين عاملاً مهماً إضافي يستحق النظر فيه عند موازنة المخاطر التي يواجهها المستثمرون والمكاسب التي يتوقعونها.

المراجع

- برجر ، لانشوفيتشيانا، ريجكرز، 2016. " الاعمال عالية المخاطر: والتوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الاجنبي المباشر الجديدة في العالم العربي". النشرة الاقتصادية للبنك الدولي، 30(2): 306-331..
- ميون، وسيكات، 2012، موجات الاستثمار الأجنبي المباشر، إهمال المخاطر السياسية". التنمية العالمية 40 (11): 2194-205.
- رايت ، وبرجر، ولانشوفيتشيانا، وبينينجز ، 2017. تفادي الاصابة: التأثير غير المتجانس للعنف السياسي على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة". مجلة الدراسات التجارية الدولية، 487: 862-892.
- البنك الدولي. 2017. تقرير تنافسية الاستثمار العالمي 2017-2018: وجهات نظر المستثمرين الأجانب والآثار المترتبة على السياسات. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

dhamaan.org



سندكم للنجاح ...



إدارة البحوث وتقييم مخاطر الدول

البريد الإلكتروني: research@dhamaan.org

هاتف: +965 24959529

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

